مركز الأرض لحقوق الإنسان

سلسلة الارض والفلاح
العدد رقم 29

المرأة والأرض والعنف فى الريف المصرى

" صفط العرفا 0000قرية تبحث عن النور"

إعداد
مركز الأرض لحقوق الانسان

القاهرة
ديسمبر 2004

العنوان : 122 ش الجلاء ، برج رمسيس ، الدور السابع ، القاهرة ، ت / فاكس : 5750470
EMAIL : **lchr@thewayout.net lchr@lchr-eg.org**
Website: www.lchr-eg.org

المحتويات

الموضوع
الصفحة

تقديم 3

منهجية البحث 6

الفصل الأول : مفهوم العنف ضد المرأة 8

الفصل الثانى : العنف الرسمى ضد المرأة 10

الفصل الثالث : العنف المجتمعى ضد المرأة 19

الفصل الرابع : دراسة ميدانية لقرية مصرية بمحافظة بنى سويف
" صفط العرفا قرية تبحث عن النور 39

- **ملف القرية 39**
- **اوضاع المرأة فى القرية 50**
- **المرأة والارض والعنف 51**
- **نماذج الحالة 52**
- **نتائج الدراسة الميدانية.....57**
- **توصيات لتحسين أوضاع المرأة داخل القرية 59**

الفصل الخامس: ملاحظات ختامية 61

تقديم

هذا التقرير هو العدد رقم (29) من سلسلة الأرض والفلاح وهو يحاول التعرف على أسباب وحجم العنف ضد المرأة خاصة فى الريف المصرى ، ويستعرض مظاهر هذا العنف المرتبط بالأرض الزراعية والمرأة .

ويبين التقرير أن المرأة تشارك بشكل اساسى فى كل جوانب الحياة بداية من كونها ربة المنزل وتقوم بتربية الأطفال والمشاركة فى الكثير من الأعمال وتقوم بمهامها كأم وزوجة وتساعد زوجها فى عملية الزراعة أما برعاية الحيوانات أو العمل المباشر فى الارض.

ورغم كل ذلك مازال المجتمع يقوم بالتمييز الواضح ضد المراه ، هذا التمييز الذى يمـــارس يومياً اما من قبل الجهات الرسميه ويظهر فى الممارسات اليوميه لبعض المسئولين فى أجهزة الحكومة او فى بعض التشريعات. او ببث الدعايه اليوميه من خلال اجهزه الاعلام التى تؤكد على افضليه الرجل عن المراه وتعطى الحق له فى ممارسه العنف ضدها ، هذا نهيـك عمـــا تواجه المراه من تمييز على اساس الجنس فى نطاق الاسره أوالشارع أوالعمل مع عدم التقدير لدورها فى التنمية والارتقاء بالمجتمع .

فى هذا السياق يأتى هذا التقرير للتعرف على أسباب وحجم العنف ضد المرأة خاصـــة فـــى الريف وينقسم الى عدة فصول وهى كالاتى : ــ

يتناول الفصل الأول تفسير مفهوم العنف الذى يدور حوله التقرير والذي وضحته الجمعيـــة العامة للأمم المتحدة فى اعلانها العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة وهو **أى فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة . بالاضافة لذلك التجاهل الثقافى والاجتماعى للمرأة على الصعيد المحلـــى والدولى وتعتبر جميعها انتهاكات محرمة على الانسان وعليه لابد من القضاء علـــى هـــذه الأشكال.**

ويناقش هذا القسم أنه لا يمكن مناقشة العنف والتمييز ضد المرأة بمعزل عن تزايد الظاهرة فى المجتمع ككل فتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤدى لمزيد من العنف والاذى وانتهاك لحقوق فئات كثيرة بالمجتمع خاصة الفقراء ولكن هناك أذى مزدوج للمرأة خاصة النساء الفقيرات والعاملات فى الريف .

أما الفصل الثانى فيتناول صور العنف الرسمى ضد المـــراه ويتضـــمن مظـــاهر العنـــف التشريعى مثل صور التميز فى قانون الجنسيه أوفى قانون العقوبات كما يتضـــمن التقريـــر عرض لبعض التشريعات التى تفتقد إلى روح العداله والتى تفرق بين المراه والرجل وتخالف الدستور الذى ينص على ضروره عدم التميز بين الرجل والمرأة . ثم يتطرق لصور العنف ضد المرأة من بعض مؤسسات الدوله وكيفيه تعامل أجهزة الشرطه مع النساء . وكيف تقـــوم أجهزة الاعلام بالتميز ضد المراه من خلال ما تبثه من برامج يوميه تعمل علـــى تاصـــيل الافكار القائمه على اساس التفريق بين الرجل والمراه . **ويتناول الفصل الثالث من التقريـــر** مظاهر العنف الغير الرسمى ضد المراه فيتناول دور الثقافه السائده فى المجتمع والتى تـــؤدى لزياده العنف والتمييز بين الرجل والمرأه ، كما يناقش العنف الاسرى متناولاً الختان كظاهره متفشيه فى المجتمع المصرى توقع بالفتيات الأذى البـــدنى والضـــرر الصـــحى والنفســـى ، ويستعرض آثار مشكلات الزواج المبكر الذى ينتشر فى المجتمعات الفقيره كما يوضح كيـــف أن سوء سوء الاوضاع الاقتصاديه تلعب دوراً سلبياً فى تنامى هذه الظاهره . ثـــم يتطـــرق

التقرير إلى بعض صور العنف والايذاء ضد المرأة الناتجة عن تدهور الاوضاع الثقافية ، كما يحدث فى جرائم الشرف .

ويشير هذا الجزء الى العنف الواقع على المراه فى اماكن العمل المختلفه ، خاصه المراه العامله فى الاعمال التابعه للقطاع الخاص والهامشى والزراعى .

ويتضمن الفصل الرابع من التقرير دراسه ميدانية لواحدة من قرى شمال الصعيد بمحافظة بنى سويف مركز ببا- (صفط العرفا – قرية تبحث عن نور) ليكشف لنا عن حجم وأسباب العنف والايذاء ضد المرأة فى الريف المصرى، ويبين كيف أن العادات والتقاليد داخل المجتمع الريفى تعمل على تعدد أشكال العنف وصوره كما تؤدى إلى سوء معاملة المرأة والتميز ضد حقوقها لصالح الرجل وخاصة فيما يختص بالأجر ونوع العمل ، كما يستعرض التميز الواقع ضدها فى توزيع الارض والحيازات الذى يؤدى فى كثير من الاحيان لانتهاك حقوقها رغم أنها شريك أساسى فى العمل الزراعي ، كما أنها تقوم بالعمل المنزلى باكمله حتى أنها تعتبر المسئول الأول عن المنزل وتربية الأبناء ورعايتهم ، **ويتضمن الفصل الخامس من التقرير بعض الملاحظات الختامية** التى من أهمها :

- ان العنف الواقع على المرأة المصرية يرجع لاسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية 00 وان العوامل الاقتصادية تستحوذ على اعلى نسبه بين العوامل الأخرى فى تزايد ظاهرة العنف 00 كما يؤكد التقرير أن أعلى نسبه من هؤلاء الجناة والضحايا من الاميين0

- أغلب أسباب جرائم العنف ترجع إلى أسباب مادية وخلافات عائليه وزوجيه وجرائم شرف وتعاطى مخدرات.

-تعانى المرأة من تمييز واضح فى العمل نتيجة للثقافة والعرف السائد بالرغم من التشريعات والقوانين التى تنص على المساواة بين الرجل والمرأة .

ثم ينتهى التقرير بعدد من التوصيات أهمها

- ضرورة تدريب المرأة وامدادها بمشاريع غير تقليدية وبطرق ائتمان بسيطة حتى تمكنها من زيادة دخلها وتنمية أوضاعها .
- ضرورة اعداد حملات اعلامية وبرامج توعية موجهة للمرأة والرجل بهدف زيادة الوعى بالحقوق القانونية ومساواتها بالرجل فيما يتعلق بحقوقها فى العمل والحياة الكريمة واللائقة دون تمييز.
- ضرورة كفالة الحقوق المختلفة للمرأة بداية من تنمية قدراتها الى باقى الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية والتعليمية ...الخ.

– ضرورة تفعيل نصوص القوانين التى تكفل للمرأة حقها فى استلام اراضى بديلة لتمكينها من امتلاك الارض الجديدة .

– ضرورة كفالة الخدمات الصحية للنساء وخاصة فى المناطق الريفية والعشوائية والفقيرة .

– توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى لتشمل جميع النساء سواء العاملات أو غير العاملات وكذلك الاطفال . والقضاء على صعوبة الاجراءات أثناء تطبيق تلك القوانين .

ويطالب المركز السادة أعضاء مجلسى الشعب والشورى وكافة المسئولين وكافة مؤسسات المجتمع المدنى بالعمل على تنفيذ تلك التوصيات واتخاذ الاجراءات التى تكفل الحق فى حياة كريمة لائقة ووقف الايذاء والعنف ضد النساء وذلك من أجل غد أفضل لجميع المواطنين.

منهجيه البحث

اصبح العنف من أهم المظاهر التى غزت العالم وانتشرت حتى أنه بات هو اللغة الرئيسية التى يتحدث بها الجميع ، وبالطبع يقع على المرأة بعض مظاهر هذا العنف باعتبارها نصف المجتمع. وكونها تعامل بصفتها كائن ضعيف يمكن انتهاك حقوقه ومن هنا جاءت فكرة ذلك

التقرير للتعرف على صور العنف ضد المرأة فى مصر الرسمي أو الغير رسمي مـــن أجـــل الوصول الى توصيات لدعم حقوق المرأة ووقف العنف ضد حقوقها .

يستند جوهر هذا التقرير الى رصد ووصف ما يجرى فى المجتمع المصرى من عنفاً ضـــد المراه ، وذلك من خلال قراءة ليوميات النساء المصريات فى قريه صفط العرفا التى تقع فى منطقه شمال الصعيد بمركز ببا بمحافظة بنى سويف .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى رصد أشكال وصور العنف الموجه ضد المرأة فى الواقع المصرى ســـواء العنف الرسمى الموجه ضد المرأة من خلال مؤسسات الدولة ،والعنف الغير رســـمى الواقـــع عليها من خلال المجتمع سواء كان فى الأسرة أو العمل أوالشارع0

ويأتى صدور الدراسة بهدف وقف الايذاء والعنف ضد المرأة لكفالة حقوقهن فى المساواة مع الرجل بصفتها شريكاً أساسياً فى بناء المجتمع وتنميته.

ادوات البحث

استخدمنا المنهج الوصفى من خلال عرض الدراسات السابقة والابحاث التى صدرت حـــول نفس الموضوع ، بالاضافه لدراسة أوضاع قرية مصرية وروعى فيها مقابله اكثر عدد ممكن من سيدات القريه بمختلف درجات الثقافة والنشاط لمعرفة الفوارق فى رؤيتهم لصور التميز.

كما استعنا بعدد من المؤسسات وبعض المســـئولين الحكـــومين للحصـــول علـــى البيانـــات والاحصائيات الرسميه الخاصة بالقرية .

المجال السكانى

تناولت الدراسة قراءة لملف قرية صفط العرفا– مركز ببا بمحافظة بنى سويف وهى قريـــة بصعيد مصر والتى حرصت النساء على الابتعاد عن الحكى فى هذا الموضوع .

المجال الزمنى

استغرق العمل حوالى ستة شهور ما بين عقد لقاءات العمل مع النساء داخل القرية وقـــراءة الدراسات السابقة وتجميع المعلومات المختلفة واعداد التقرير.

اهم المشكلات التى واجهت الباحثين

ان الموضوع يعتبر تدخلاً فى امور خاصه جداً للمراه فى الاساس والاسره بشكل عـــام ومـــا فاقم من مشكلات الدراسة الميدانية أنها فى إحدى القري الصعيدية وكانت هناك العديد من الامور المتعلقه بصور العنف الاسرى بشكل اساسى لم يتم التعرض لها بشكل جاد من قبـــل الحالات التى تناقشت مع الباحثين. كما ان جميع المسئولين رفضوا ان يقدموا معلومات حول هذا الموضوع واكد لنا الكثير ان واحده من الاشياء التى ستعرقل عملنا هو الحصـــول علـــى اوراق رسميه او بيانات عن القريه تتعلق بحجم وصور الايذاء أو العنف ضد المرأة ولـــن يمكننا التعرف على هذه الصور إلا من خلال أوراق القضايا فى المحاكم وهـــذا لان الجميـــع يرى أن عرض هذا الموضوع عيب كبير لا يمكن التطرق اليه .

الفصل الاول : مفهوم العنف ضد المرأة

المرأه نصف المجتمع . مثلها مثل الرجل وقبل ان يتوحش المجتمع بشكله الحالى الذى بـــدء مع ظهور عصر الاسياد والعبيد كان الجميع يعيش كمجموعات كل من فيه يعمل كما تسمح له امكانياته وقوته الجسمانيه الطبيعيه ، فكانت المراه تقوم بتربيه الاطفال ، وتوفير مســتلزمات المنزل بالاضافه لمساعده زوجها فى اعمال الصيد والزراعه واياً من الحرف المتبعه ايان ذلك . وكان الجميع يحترم دور الاخر ويقدره دون تفضيل اياً منهم على الاخر . وبــذلك كانــت المراه تتساو تماماً مع الرجل فى الدور والراى . والمشــاركة فــى ادارة المجتمــع ولكــن التغيرات التى لحقت بالمجتمع نتيجه لزياده الاحتياج وقلة الانتاج من الحيوانات والزراعــه لسد متطلبات الجماعه التى تعيش فأصبح هناك توزيع للادوار وبداءت اولى حلقات التمييــز داخل المجتمع وبدأ الرجال يأخذون أدواراً مختلفة عن النساء . حتى وصل الحال الى ما هــو عليه الان من تمييز بين الجنسين داخل المجتمع واصبح وضع المراه يتضائل ويقــل داخــل المجتمع نتيجه لهذا التقسيم التى تطورت صوره واشكاله من زمن لزمن ومن مجتمع لاخر . حتى تطور شكل العائله الذى دعم طبيعه التميو وتقسيم العمل . ودفع ذلك الــى تقليــل دور المراه لتقوم بالخدمات وأنشطة دون مقابل فمثلاً كانت المراه فى القرن التاسع عشــر تقــوم بالولاده من 6 : 12 مره ، وكان لهذا دور فى توفير الايدى العامله للعصر الصناعى وكــان ذلك يقلل من امكانيتها للنزول للعمل ، وكان ضعف الرعايه الصحيه يتسبب فى وفاه عدد كبير من الابناء او الامهات . ولكن مع التطور اللاحق بالمجتمع بداءت الانظمه توفر رعايه صحيه وتكنولوجيا وفرت كثير من الخدمات المطلوبه فاعطيت الفرصه للسيدات للنــزول للعمــل ، وبذلك توفر قطاع من الايدى العامله الرخيصه تسبب ذلك فى ظهور العديد من اشكال التمييز ضد المراه ..... فهى تعمل عدد ساعات اطول فى الاغلب وبأجر أقل ، بالاضافه لمعاملتهــا معامله اسواء من الرجال وتتعرض للكثير من التحرشات من قبل اصحاب العمل مع طردهن فى اى وقت فى ظل قوانين عمل تعطى لصاحب العمل الحق فى ذلك ، وبالطبع واكب ذلــك اضطرار المرأة لترك العمل فى حاله الزواج أو الولاده لعدم استطاعتها أخذ اجازه الــزواج أو الوضع ويرجع ذلك لوفره الايدى العامله ، ،وتعتبر مصر واحده من هذه الدول التى تبرز فيها عمليه اضطهاد وتمييز ضد المرأه فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى .

وقد تزايدت موجات الاهتمام بحماية حقوق المرأة ووقف العنف ضدها في الفتره الاخيرة منذ القرن الماضى ، ففى عام 1993 تبنت الجمعيه العامه للامم المتحده فى اعلانها العالمى للقضاء على العنف ضد المراه تعريفاً أقرته الدول الاعضاء بالمنظمة الدولية وينص على : (اى فعل عنيف قائم على اساس الجنس ينجم عنه او يحتمل ان ينجم عنه اذى او معاناه جسميه او جنسيه او نفسيه للمراه ، بما فى ذلك التجاهل الثقافى والاجتماعى للمراه على الصعيد الدولى ويعتبر انتهاكات محرمة على الانسان ولابد من القضاء على هذه الاشكال) وبهذا المعنى فإن العنف ضد المرأة له مظهارين . فالاول هو العنف الجسدى الذى يمارس بشكل مباشر ويتاذى به الجسد ، اما الثانى فهو ما يمس المراه من الم نتيجه للتقليل من وضعها والتمييز ضدها على اساس كونها امراه ، سواء وقع هذا العنف من قبل مؤسسات الدوله وهذا هو الاول المسمى بالعنف الرسمى ، والثانى هو ما يقع عليها من المجتمع نتيجه لتميز الرجال عنها وسلب حقوقها لكونها فقط من جنس النساء وهو ما يسمى بالعنف غير الرسمى . ويبرز العنف الرسمى من خلال التشريعات التى تكرس عمليه التميز ضد المراه او استبعادها عن مراكز العمل الهامة فى الدول مثل التقاضى كما انه يتضمن كيفيه الترويج من خلال وسائل الاعلام المختلفه والمؤسسات التعلميه لعمليه التميز ضد المرأه .

والجانب الاخر هو **العنف غير الرسمى** والمقصود به العنف الموجهه للمراه من قبل الاسره أو من أفراد المجتمع فى الشارع أو العمل كجرائم الختان او الشرف ، أوالزواج المبكر او من قبل اصحاب العمل من ضعف أجرها عن اجر الرجل او أى أشكال أخرى كالاضطهاد لكونها امراه .

ويرى المركز أنه لا يمكن مناقشة العنف والتمييز ضد المرأة بمعزل عن تزايد الظاهرة فى المجتمع ككل فتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤدى لمزيد من العنف والاذى لفئات كثيرة بالمجتمع ويتضرر من ذلك الفقراء عموماً ولكن لاشك أن هناك أذى مزدوج للمرأة خاصة النساء الفقيرات والعاملات وخاصة فى الريف .

الفصل الثانى :العنف الرسمى ضد المراه

يشمل هذا العنف كل أنواع الايذاء التى تمارسها مؤسسات الدولة المختلفة ضد حقوق المرأة ويظهر ذلك من خلال القوانين التى تساعد على تكريس التمييز ضد المرأة ، أو التى تعمل على استبعادها من مراكز السلطة أوحرمانها من الترقى فى مجال عملها لأسباب تتعلق بوصفها امرأة ، كما أن العمل على اظهارها بصورة غير لائقة من خلال وسائل الاعلام المملوكة للدولة يعتبر تعدى وانتهاك لحقوقها وكافة أشكال المعاملة المهينة فى أماكن العمل الحكومية أو أقسام الشرطة أوالسجون أو مؤسسات الايداع أوالمؤسسات التعليمية تعتبر عنف ضد المرأة .

أما بالنسبة للمرأة فى الريف المصرى فهى تواجه العديد من أشكال العنف، فبداية من التمييز ضدها فى امتلاكها لأراضى زراعية أو الحيازات التى تمثل أهمية قصوى بالنسبة لها لانها تنتج الطعام اللازم لغذاء الأسرة (القمح– الذرة) كما أنها مصدر أساسياً للمال عن طريق بعض الزراعات مثل القطن ،قصب السكر، الارز، الحاصلات البستانية ، التصنيع، وبيع المنتجات الزراعية من خضر وفاكهة ودواجن ومنتجات الالبان ، وتربية المواشى والدواجن وبالرغم من اختلاف نسبة مشاركتها فى الانشطة الزراعية وفقاً للمنطقة أو الطبقة الاجتماعية التى تنتمى لها ...الخ.

وتعتبر مساهمتها فى هذا القطاع مرتفعة جداً فهى تحصد وتبذر وتسمد وتروى وتجنى وتفرز وتخزن وتسوق المنتجات الزراعية ومنتجات الالبان والدواجن، الى الحد الذى يصدق فيه قول أن المرأة تشارك أكثر من الرجل فى الانشطة ذات العمالة الكثيفة عن العمالة التى تتم عن غير طريق الالة فهى تشارك بنسبة 40% من كل الانتاج الحيوانى ،45% من العمالة المسئولة عن انتاج القطن ، كما أنها تقدم 40% من كل العمالة المطلوبة لانتاج المحاصيل فى الدلتا ،75% من العمالة المطلوبة لجنى البرسيم ،83% لزراعة الارز، 58% لتخزين القمح، 72% لتسميد الذرة،8ر45% لتجهيز فول الصويا ، 3ر50% لمعالجة تقاوى الفول السودانى ،6ر45% فى نقل العدس ،3ر24% فى ازالة الحشائش الضارة من الفول البلدى ،6ر7 %

لتجهيز الاراضى لزراعة الطماطم ،8ر4% فى مقاومة الافات الخاصة بمحصول البطاطس [1]،ورغم كل ذلك فإن امكانية حصول المرأة على الارض ضئيلة جداً رغم أهمية سيطرتها عليها ،وذلك لأن عبئ الفقر يقع بالدرجة الاولى على الذين لا يملكون اراضى زراعية وخاصة على المرأة [2]، وطبقاً لدراسة أجراها الليثى فى عام 1996فى فأن الأسرة التى تعولها إمرأة والتى تشكل حوالى 16% من عدد الاسر فى الريف يكون مستوى الفقر فيها ضعف مستوى الفقر فى الاسر التى يعولها رجال.

كما أنها مستبعدة عن اماكن التأثير داخل مؤسسات صنع القرار سواء فى الريف أو المدينة ذويها من الرجال .

وسوف نستعرض بعض صور هذا التمييز وذلك على النحو التالى:-

أ ــ دور التشريعات فى تزايد العنف ضد المرأة

تلعب التشريعات الدور الاساسى فى اعتراف الدوله بممارسه العنف ضد المراه فى مجتمعاتها وبين الافراد المنتمين اليها وتتفاوت تلك التشريعات من تشريع لآخر وهناك العديد من القوانين التى تعمل على التفرقه بين الجنسين من حيث نظره الدوله لهم . وفى مصر يتمثل ذلك فى نصوص قانون الجنسية وقانون العقوبات وسوف نستعرض بعض هذه التشريعات التى تؤدى لمزيد من العنف ضد المرأة فى مصر :-

- قانون الجنسية (لاحق للامهات المصريات)

فى الوقت الذى أعطى فيه قانون الجنسية المصرية الحق لنقل الجنسية للابناء من الاب المصرى أو المجهول الجنسية أو من لا جنسية له أو من لم يولد لأبوين مجهولين حرمت الام المصرية من منح أولادها من الزوج الاجنبى الجنسية المصرية ، هذا بالرغم من أن قرار رئيس الجمهورية الصادر فى عام 2003 والذي اعلنه وزير الخارجية أقر بمنح الجنسية لابناء الامهات المصريات إلا أنه وضع العديد من القيود التى تحرم عدد من النساء على التمتع بهذا الحق .

ويعد هذا تمييزاً وتفرقة بين الرجل والمرأة ، وبالرغم من أن التشريع يساوى بين الام المصرية المتزوجة من اجنبى بالاب المصرى الذى يتزوج من اجنبية حتى ولو كان يقيم فى الخارج وينص الدستور المصرى على ذلك ، كما تنص كل الالتزامات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى وقعت عليها مصر على عدم التمييز بين المرأة والرجل إلا أن

[1] اصدارات مركز الارض – تقرير أوضاع المزارعات فى الريف المصرى .
[2] ويرمان 1994

مظاهر هذا التمييز فى قانون الجنسية مازالت مستمرة حيث لازال هناك 286 ألف سيدة تحرم من الحصول على الجنسية لابنائها الذين يتعدون المليون تقريباً[3] وذلك على الرغم من أن قانون الجنسية المصرية يعطى الحق للاجنبية المتزوجة من مصرى الحصول على الجنسية المصرية اذا اعلنت رغبتها فى ذلك ، مما يعد اساءة للمرأة المصرية لعدم قدرتها منح ابنائها الجنسية الا بشروط معتمدة على موافقة وزير الداخلية مما يحرم ابناءهم من المزايا التى يتمتع بها المواطن المصرى.

وبالطبع فإن فرض حصول الابناء على تصريح اقامة دورى يجدد كل فترة يترتب على الامهات المزيد من المصاريف التى تنفق فى سبيل ذلك مما يزيد من اعباء الاسرة . هذا خلاف عدم استقرار أوضاع الأسرة فى حالة حدوث أياً من التوترات السياسية بين الحكومة المصرية وحكومة الاب مما يعطى الفرصة لعدم منح الابن حتى الاقامة وبالتالى تدفعه لهجرة البلاد والابتعاد عن امهاتهم أو اضطرارها للهجرة معهم وترك البلاد مضطرة وعلى غير رغبتهم لمدة تصل لستة أشهر فيما أكثر حتى يتمكنوا من الحصول على تصريح للعودة ولنا أن نتصور كيف يمكن النساء الريفيات التى اضطررن تحت اعباء الظروف الاقتصادية للاسرة للزواج من بعض الاثرياء العرب فى فترات سابقة ثم تم تطليقهم أن يتحملوا مثل هذه المعاناة؟

ب- قانون العقوبات والتمييز ضد المرأة

تنص المادة 227 من قانون العقوبات المصرى على سجن الرجل سجن مخففاً اذا قتل زوجته فى حالة تلبس بالزنا هى ومن زنا بها بدلاً من العقوبة المقررة للقتل وهى الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وذلك وفقاً لتقرير المشرع للحالة النفسية التى انتابت الزوج عند رؤية زوجته [4] فى حين أن الزوجة التى تفاجأ زوجها فى حالة تلبس بالزنا وتقتله فى الحال ومن يزنى بها فانها لا تتمتع بالتخفيف العقابى المقرر للرجل وتخضع لعقوبة القتل العمد دون أى مراعاة لحالتها النفسية كما يحدث مع الرجل، مما يعتبر انتهاكاً لمبدأ المساواة المفترض فى التشريع لتسييد العدالة بين افراد المجتمع دون تمييز للجنس أو اللون.

كما أن المادتين (274-277) من ذات القانون (قانون العقوبات المصرى) تشترط لوجوب وقوع جريمة الزنا ضد الرجل أن يكون فى منزل الزوجية فى حين انها لا تحدد مكاناً اذا كان بمنزل الزوجية أو خارجه بالنسبة للمرأة . كما أن عقوبة الزنا نفسها لا تساوى بين المرأة

[3] محمد الغمرى مركز قضايا المرأة المصرية

[4] استغلال لاطفال فى مصر – مركز الارض لحقوق الانسان

والرجل في حالة ثبوتها فهى تعطى عقوبة الحبس على الزوجة مدة لا تزيد على سنتين فى حين أن عقوبة الرجل المثبت عليه الزنا يعاقب بعقوبة لا تزيد على ستة أشهر .
رغم وحدة الفعل مما يؤكد على التمييز لصالح الرجل من قبل المشرع.

ج- كيف يكون للاعلام دوراً فى ممارسة العنف ضد المرأة ؟

ليس هناك من شك فى الدور الذى يلعبه الاعلام اذا كان مقروءاً أو مسموعاً أو مرئياً فى صياغة وعى المجتمعات والناس من الجنسين سواء بتسييد الثقافة والقيم السائدة أو بالتمرد عليها وتغيرها ،ونظراً لأن الاعلام فى مصر يعد واحداً من مؤسسات الدولة لذلك يقدم ضمن الوسائل المختلفة وعياً يؤدى لمزيد من القهر والايذاء للمرأة المصرية وخاصة الريفية لتقديمها باعتبار انها الطرف الاضعف داخل المجتمع ، وتركيزه على الدور التقليدى لها كزوجة وربة منزل مع اغفال شبه كامل لدورها كعاملة ومنتجة ومساهمه فى التنمية .
كما أن الاعلام يقوم بالتركيز على الربط بين دور المرأة والتفكك الاسرى نتيجة لانحرافها وان ما يصيب الابناء على اثر ذلك ما هو الا نتيجة لعمل المرأة خارج منزلها حتى ولو كان عملها هذا واحد من الادوار الهامة داخل المجتمع متجاهلاً دور الرجل فى أى انحرافات أو انهيار للأسرة – كما أن الاعلام باشكاله المختلفة يبرز صورة المرأة بافتراض ضرورة خضوعها واستسلامها للرجل أو لأمره . ولم تتوقف صور العنف الى حد كونه الزوجة الخاضعة المستسلمة والام المتفانية . كما يقوم بتصويرها كموضوع للاثارة والجنس ،و كواحدة من أسباب الازمات الاقتصادية للاسرة والمجتمع بتقديمها فى صورة المستهلكة للسلع المنزلية أو الملابس ، ويقدمها فى أحيان كثيرة بكونها ذنب لا يغفر فهى دائماً معرضة للعقاب إما بالقانون أو من المجتمع لكن الرجل يمكنه الافلات من العقاب .
كل ما سبق يعكس واقع المرأة وفقاً لمضامين ومحتوى الاعلامى الذى تسيطر عليه الدولة وتخصص له جهات رقابية وتستخدمه كأحد دعائم تثبيت سياستها بتزييف الوعى والواقع الفعلى لمشاركة المرأة فى جميع الاعمال ، وبالرغم من ان الاعلام يقلل من وضع المرأة فى المجتمع الريفى ويزيد من خضوعها للرجل رغم دورها الكبير فى العمل فى الزراعة الذى يزيد فى بعض الأحيان من دورها ومشاركتها فى المجتمع الريفى وعدم ايذائها أو ممارستها العنف ضدها على الاقل فى نطاق الاسرة إلا أن الاعلام يؤكد ضرورة الوصاية عليها من الرجال لأنها غير قادرةعلى ادارة شئون عملها ، كما انه دائماً ما يركز عليها كأنثى

وموضوع للجنس أو الاثارة مما يؤكد مدى ما تلعبه مؤسسات الدولة الاعلامية فى تعميــق صور التمييز ضد المرأة المصرية [3].

د- العنف والمرأة فى اقسام الشرطة والسجون المصرية :

يعد انتهاك حقوق النساء داخل أماكن الاحتجاز ظاهرة من الظواهر التى تهدد حقوق السجينات بشكل مباشر فالمرأة السجينة تكون فى حالة أقل حماية وعجز عن توجيه شكواها للسلطات المسئولة حفاظاً على سمعتها وخوفاً من الفتك بها أو بذويها .

وفى بعض الحالات الصارخة قام رجال السلطات الأمنية بالاعتداء على السيدات المتهمات أو زوجات المتهمين أو أخواتهن أو بناتهن رغبة فى انتزاع إعتراف منهن على أنفسهن أو على ذويهن ذلك الاعتداء الذى وصل فى بعض الحالات إلى الاعتداء الجنسى أو الصعق بالكهرباء فى أماكن حساسة من الجسد.

وكذلك وصل الاعتداء فى بعض الحالات إلى الإجهاض.

وقد كشفت إحدى الدراسات الميدانية [5]مدى بشاعة ما تتعرض له النساء المعتقلات أو المحتجزات من انتهاك لأبسط حقوق الإنسان خاصة فى الحفاظ على سلامة الجسد والتعرض للتعذيب وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً لأحكام القوانين والمواثيق والمبادئ الانسانية وهذه المخالفات هى :

- الترويع النفسى والمعنوى للنساء أثناء عملية التفتيش والقبض حيث تقوم المباحث بمداهمة المنزل دون مراعاة لشعور القاطنين بهذا المنزل وكذلك تحطيم محتويات المنزل وأثاثه بزعم التفتيش.

- القبض عليهن وتعذيبهن بالتعليق من الأيدى والأقدام لفترات طويلة وصعقهن بالكهرباء فى مواضع حساسة ، وكذلك الضرب بالأيدى وغير الايدى .

- الاعتداء الجنسى على النساء المحتجزات وفى هذه الحالات تحجم النساء اللاتى تعرضن للاغتصاب عن الافصاح عن ذلك الأمر رغبة فى الحفاظ على سمعتها ، وغالباً يكون هذا

---

[3] صورة المرأة فى الاعلام المصرى . مركز دراسات المرأة الجديدة (2003)

[5] مركز حقوق الانسان لمساعدة السجناء –أحوال المرأة فى السجون المصرية –القاهرة-2001

الاعتداء بهدف إجبارهن على الادلاء بمعلومات عن اقاربهن من الرجال أو عن أماكن اختفاءهن ، حيث تذكر إحدى الحالات تعرضها لانتهاك جسدها جنسياً بواسطة الضباط القائمين بالتعذيب وأمر الجنود بتكرار ذلك الفعل بعده.

– إيداع النساء فى الأماكن المخصصة لاحتجاز الرجال .

– زيادة النفقات والمشقة على النساء المعتقلات عقب اعتقال أزواجهن أو أقاربهن حيث يصبحن هم العائلين للاسرة والتى لا يوجد لها غالباً مورد رزق بعد اعتقال عائلها وكذلك وضع المعتقل فى السجون البعيدة رغبة فى ارهاق النساء وتقصير وقت الزيارة بعد أن تقطع السيدة مئات الكيلو مترات للقيام بها .

– إجبار النساء على خلع النقاب أو الحجاب وكشف رؤوسهن ووجوههن بالقوة حتى يتم السماح لهن بزيادة ذويهن من الرجال بالسجون حيث ترفض إدارة السجن عادة السماح للسيدات المنقبات بزيارة ذويهن من الرجال فى السجون وهم مرتديات النقاب.

– تقوم السلطات الأمنية فى العديد من الحالات باعتقال السيدات أو البنات من أقارب المتهمين بأعمال العنف وذلك كرهينة لحين تسليم المتهم نفسه للسلطات الأمنية والضغط عليهن ، ولقد ذكرت إحدى السيدات لمندوبة المركز أنه بعد تعذيبها وتعليقها بغرض التوقيع على قرار يفيد قيام زوجها بأعمال العنف قد تعرضت للتهديد بالاغتصاب ذلك الأمر الذى دفعها إلى التوقيع عليه وأتخذ ذلك الإقرار حجة فى إدانة زوجها والحكم عليه من المحكمة العسكرية.

– كما تتعرض السيدات أيضاً لضغوط قوية عليهن بغرض إجبارهن على طلب الطلاق من أزواجهن المسجونين وذلك بغرض تحطيم معنوياتهن وانكسارهن كما تتعرض سيدات لضغوط من أجل إجبار النساء على العمل مع مباحث أمن الدولة كمرشدات ولكى يدلين بمعلومات تفيدهم فى كثير من التحقيقات السياسية .

وإذا كان الأمان الشخصى يعتبر بمثابة الحد الأدنى الذى يجب توافره للانسان. فإن كثيراً من النساء ، وخاصة زوجات وبنات المعتقلين ، يتعرضن للعديد من الانتهاكات بدءاً من حملات التفتيش والقبض غير المبرر ، مروراً باحتجازهن فى أماكن غير أمنة ولقد ذكرت إحدى المعتقلات أن بعض ضباط أمن الدولة كثيراً ما كانوا يهددونها بإرسالها إلى أحد معسكرات الأمن المركزى أو أحد المعتقلات ، أو تهديدها بالاغتصاب أو قيامهم بذلك فعلاً ، ووضعها فى الحجز المخصص للرجال.

هذا ولا توجد أرقام محددة عن عدد السجينات فى السجون المصرية وتؤكد دراسة أجريت على السجينات المصريات فى سجن القناطر الخيرية أن السجينات المصريات يعاملن

معاملة غاية فى الصعوبة ، ويتم التمييز بين السجينة السياسية والجنائية ، كما يعانين فى الحصول على طعامهن بسبب نقص الغذاء وعدم صلاحيته للاستهلاك الادمى ، مما أصاب العديد منهن بأمراض خطيرة بالاضافة إلى عدم توافر الاغطية والمفروشات للسجينات المصريات ، حيث أكدت النزيلات عدم استخدامهن لأى مفروشات واعتمادهن على جلب أغطية ومفروشات من منازلهن ، فضلاً عن اكتظاظ العنابر بالسجينات حتى يصل عددهن فى العنبر الواحد إلى 200 سجينة ، كما تعانى السجينات من تدنى مستوى النظافة الشخصية ويبدو عليهن الاهمال وملابسهن متسخة وممزقة ، مع عدم توافر المياه داخل الحمامات للسجينات بالاضافة إلى اهمال الرعاية الصحية للسجينات وأطفالهن ، الأمر الذى أدى إلى انتشار الأمراض على نحو خطير يهدد حقوقهم فى الحياة والسلامة الجسدية 0

كما ينتهك حق النساء فى الحرية الشخصية والقبض عليهن كرهائن مخالفة لمبدأ شخصية العقوبة ، بمعنى ألا توقع العقوبة إلا على من ثبت بأنه قام بارتكاب الجريمة سواء كان فاعلاً أصلياً أم شريكاً وكان أهلاً للمسئولية الجنائية غير أن الكثير من السيدات قد تعرضن لإجراء تقييد الحرية والاعتقال المتكرر دون أدنى سبب من قبلهن ، وذلك لإكراههن على أن يسلمن أو يعترفن بمكان أحد أفراد أسرتهن.

وأخيراً إن العنف الموجه إلى المرأة لا يمكن فصله عن موجة العنف التى تسود المجتمع بوجه عام ، فالعنف الموجه إلى المرأة سواء كان جنسياً أو نفسياً أو جسدياً إنما يرجع فى جانب من جوانبه إلى زيادة العنف .

أن العنف الموجه إلى المرأة يختلف عند مناقشته فى مجتمعات العالم الثالث بوجه عام فتلك المجتمعات تعرضت ولازالت لأشكال مختلفة من الاستغلال والسيطرة الاقتصادية والسياسية فى ظل النظام الاستعمارى القديم والحديث ، مما أثر على النمو الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى لتلك المجتمعات ومن ثم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما ساهم فى خلق هياكل وعلاقات انتاجية اجتماعية مشوهة انعكست بدورها على المرأة والطفل بإعتبارهما الأضعف فى الفئات الاجتماعية .

وبشكل خاص فى مصر فإن ظروف التخلف والتبعية التى يعانى منها المجتمع المصرى قد أثرت على غالبية الفئات الاجتماعية التى تعيش حالة من الفقر والتخلف الاجتماعى والثقافى والحرمان بالاضافة إلى حالة القهر السياسى مما يشكل فى نهاية الأمر مناخاً خاصاً وعاماً لنمو العنف سواء فى العلاقات الداخلية للأسرة وتكون المرأة والطفل

ضحاياها الرئيسين خاصة معظم الأسر الفقيرة التى يقطن معظمها المناطق الريفية أو الحضرية الهامشية.[6].

العنف الرسمى فى الريف

لا يفرق الدستور المصرى بين رجل وامرأة بل أنه نص على تمتعها بنفس حقوق الرجل السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية ، فلذلك ليس هناك أى قوانين تمنعها من بيع وشراء واستئجار الاراضى والمواشى والالات أو أى مصادر أخرى للدخل من خلال الانتاج الزراعى رغم ذلك فهناك تفرقة فى أشياء كثيرة أخرى مثل الميراث قسم مثلها مثل الرجل ، وحقها فى تسلم الارض الجديدة مما يخلق تميزاً لصالح الرجال .

وسوف نستعرض فى عجالة تأثير تطبيق قوانين المواريث والتوزيع غير العادل للاراضى الجديدة وذلك على النحو التالى .

قوانين الميراث

وفقاً للدستور المصري الذي يقضى بتمتع المرأة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثلها مثل الرجل فلها الحق فى أن تمتلك ادارة أموالها الشخصية بما فى ذلك الاراضى الزراعية ، ورغم أن قوانين الأحوال الشخصية المصرية تدعو لضرورة فصل الملكية بين الازواج والزوجات ومع ذلك لا تعطى للمرأة نفس حقوق الرجل فى الميراث ، حيث أن المرأة ترث نصف ما يرثه الرجل وبذلك فإن النساء يرثن كميات أقل من الاراضى عن الرجال وبالتالى يمتلكن مساحات أقل، كما يبين الجدول القادم حجم الحيازات حسب النوع الاجتماعى لسنوات 1990/1982 فى مصر ومتوسط حيازة الاراضى الخاصة بالمرأة والذي يبدو أقل من متوسط حيازة الاراضى الخاصة بالرجل فى كل المناطق (ما عدا الصعيد ومصر الوسطى فى عام 1990) حيث أظهر الجدول أن متوسط الحيازات الخاصة بالرجال شبه متساوية بالرجال فى المناطق المختلفة0

السنة	المنطقة	متوسط حجم الحيازة	الرجال متوسط حجم الحيازة	السيدات متوسط حجم الحيازة
1982	الدلتا	2ر6	2ر7	1ر9
	وسط صعيد مصر	2ر1	2ر1	1ر7
	محافظات صحراوية	8ر4	8ر5	5ر2
	المستوى المحلى	2ر5	2ر5	1ر8
1990	الدلتا	2ر5	2ر6	2

[6] المرأة المصرية أوضاع متدنية ومصير مجهول اصدارات مركز الارض لحقوق الانسان عام 2001.

	وسط صعيد مصر	2	2	2
	محافظات صحراوية	11ر2	11ر3	9ر9
	المستوى المحلى	2ر4	2ر4	2

جدول يبين حجم الحيازات فى مصر[7]

وبالرغم من أن المرأة ترث طبقاً لقانون الأحوال الشخصية فإن العادات والتقاليد الاجتماعية تحدد امكانية تملك المرأة للارض والسيطرة عليها . وعادة ما تتخذ المرأة بحريتها أو بالضغط عليها للتتخلى عن حقوق الميراث (حقها فى الملكية) الى الأخوة أو أياً من أفراد الأسرة وذلك لحمايتها من زوجها أوعائلتها فى وقت الازمات أو لكى تدعمها فى وقت الحاجة.

وتعتبر تلك القضية من أهم القضايا الحساسة رغماً من مناقشتها بواسطة الجمعيات النسائية فى مصر لعدة عقود إلا أن ومن الصعب تغيير تلك القوانين دون تغيير النسق الاجتماعى وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع بما يكفى لكفالة الحياة الكريمة الانسانية لجميع المواطنين من الجنسين .

<u>المعايير الغير عادلة لتوزيع الاراضى الجديدة</u>

هناك عدة مشروعات تتعلق بتوزيع الدولة للأراضى على شباب الخريجين أو الفلاحين المعدمين وسوف نتناول بعض هذه المشروعات للتعرف على التميز ضد المرأة فى هذا المجال فى عام 1987 بدء مشروع مبارك القومى لتوزيع الاراضى الجديدة على الخريجين ،وتم اختيار 37 ألف خريج للاستفادة من هذا المشروع وقام الجهاز التنفيذى للمشروع بالنوبارية بتشكيل لجنة لوضع معايير اختيار للمستفيدين والاعلان فى الجرائد وتقديم عشرات الالاف من الزراعيين فى استلام الارض والمنطبق عليهم الشروط وقد تم تصنيف المتقدمين والذين من المحتمل أن يحصلوا على تلك الاراضى حسب نظام يعتمد على الشروط التى وضعت وهى كالتالى :

- يجب ألا يزيد عمر المتقدم عن ثلاثون عاماً .
- لا يشغل المتقدم أى وظيفة .
- يجب أن يكون المتقدم معفى من الخدمة العسكرية.
- أن لا يكون للمتقدم صحيفة سوابق.

وعلى أن يحصل المتقدمون على نقط اضافية اذا كان لديهم خلفية زراعية أو يعيشون فى الريف أو ينتمون الى أسرة تعمل بالزراعة ، وهناك معايير اضافية تخص السيدات فقط وهى:

[7] المصدر الزناتى وشركاه 1998

– أن تكون المتقدمة غير متزوجة وارجع المشرع السبب فى ذلك إلى أن غير المتزوجة تكون فى حاجة الى العمل على عكس المرأة المتزوجة التى غالباً ما تترك العمل لكى تظل فى المنزل لادارة شئون البيت وتربية الاولاد ،ولذلك فالغير متزوجة تكون أحق وبذلك فإن المعيار هذا يحد من امكانية حصول المرأة على ارض من المشروع وبذلك تكون هناك تمييز واضحاً بين المرأة والرجل فى عملية الحصول على اراضى الخريجين وخاصة أن شرط الزواج من عدمه لا ينطبق على الرجال كما ينطبق على السيدات واتضح هذا التميز فى أن الرجال هم المستفيدين من المشروع ومن الملاحظات الميدانية للباحثين نبين أن أكثر من 80% من المستفيدين من الرجال .

الفصل الثالث : العنف المجتمعى ضد المرأة

يستعرض هذات الجزء كافة أشكال العنف الموجه ضد المرأة المصرية وتحديد فئات النساء الأكثر تعرضاً للعنف وأسباب هذا العنف ، والقائمين به سواء كانوا أفراد أو جماعات ، مع توضيح المجالات المختلفة التى يمارس العنف من خلالها ، سواء أن كان هذا العنف هو العنف الجسدى، أوالجنسى، أوالنفسى الذى يقع على المرأة فى اطار الأسرة بما فى ذلك الضرب أو الاساءة الجنسية أو التمييز فى المعاملة بين الطفل والطفلة ، أو الاعتداء عليهن عن طريق العادة السائدة من زمن الفراعنة (الختان) أو الاغتصاب .

والملفت للنظر عند قراءة بعض الدراسات التى صدرت فى هذا السياق عدم التجانس بين النساء داخل المجتمع المصرى سواء المتعلق بالطبقة الاجتماعية أو الاختلاف الحاصل بين البيئة الحضرية أو الريفية أو حتى داخل كل فئة من هذه الفئات يوجد عدم تجانس لظروف المرأة من حيث الاختلاف من ظروف لأخرى من الطبقة الوسطى التى تتميز المرأة فيه وتكثر بكونها مرأة عاملة وخاصة فى المهن والوظائف المتميزة (طبيبة، مهندسة، محامية،مدرسة..الخ) أو المرأة الفقيرة والمهمشة التى تعمل فى العمالة غير الرسمية أو الأعمال الخاصة التى تحمل شروطاً للعمل قاسية للرجال والنساء إلا أنها تكون أكثر قسوة على المرأة فى هذا القطاع وخاصة المرأة العاملة فى قطاع الزراعة فى مصر والتى تعانى أكثر من غيرها وذلك لأنها أقل تعمل أكثر رغم عدم مشاركتها فى كثير من الأحوال فى الحياة هذا وينقسم **<u>العنف المجتمعى ضد المرأة الى :</u>**

أ- العنف الأسرى..ويشمل (الايذاء الجنسى، العنف بسبب الميراث والثأر ، الختان ، جرائم الشرف، ضرب الزوجات، الزواج المبكر للاناث)

ب- العنف فى الطريق العام
ج- العنف ضد المرأة فى العمل
وقبل استعراض هذه الأشكال من العنف يجب الاشارة إلى العديد من الملاحظات الأساسية :

أولاً : ندرة وحداثة الابحاث والدراسات التى تناولت العنف الموجه ضد المرأة المصرية، وإن كانت العديد من الدراسات قد تناولت وبشكل تفصيلى بعض أوجه وصور العنف ضد المرأة كالختان والضرب ولكن تبقى مشكلة العنف الموجه ضد المرأة المصرية مشكلة تستحق عناء البحث والدراسة للوصول إلى مادة حقيقية وأرقام نابعة من الواقع الأليم الذى تعيش فيه الغالبية العظمى من النساء فى مصر .

ثانياً: تداخل أشكال العنف الموجه ضد المرأة (المؤسسى والمجتمعى والأسرى)معاً على ذلك فإنه لا يمكن فصل أنواع العنف الذى يمارس ضد المرأة تماماً أو بشكل قاطع ، فأحياناً نجد أن بعض صور العنف الأسرى الذى يمارس ضد المرأة يكون بتواطؤ مع الدولة بالسكوت عنه و بالتغاضى عن معاقبة مرتكبيه. فبقدر تعدد صور العنف الموجه إلى المرأة بقدر تشابك وتعدد القائمين بارتكابه.

ثالثاً: فى بحثنا عن العنف ضد المرأة المصرية يجب التأكيد على أن المرأة فى مصر ليست كيان واحد متجانس ، بل أن المرأة المصرية تختلف بإختلاف الطبقة أو الفئة الاجتماعية التى تنتمى إليها . ففى البيئة الحضرية توجد المرأة ذات الأصول الارستقراطية الغنية، والمرأة التى تنتمى إلى العنف الرسمى الموجه ضد الطبقة المتوسطة وتشمل السيدات العاملات فى المهن المختلفة كالطب والمحاماه والهندسة والتدريس و0000
كما توجد أيضاً المرأة التى تندرج من الطبقات الفقيرة والمهمشة فهناك السيدات العاملات فى العمالة الغير رسمية والهامشية كالبائعات المتجولات ، والخادمات ، والبائعات فى المحال العامة .
كما يختلف وضع المرأة فى البيئة الريفية وفقاً لمدى تملكها لمساحات من الأراضى أو لدرجة تعلمها 00وموقفها من حيث العمل المأجور من عدمه .

ومن ثم يجب الأخذ فى الاعتبار أنه مثلما تتنوع صور العنف الموجه ضد المرأة ،تتنوع أيضاً فئات المرأة الواقع عليها العنف، حسب الفئة الاجتماعية التى تنتمى لها المرأة ، فكلما زاد المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمرأة كلما قلت صور العنف من حيث الكم والكيف معاً وأنخفض عدد الأفراد الممارسين للعنف ضدها .

وتبقى فى النهاية بعض صور العنف الموجه ضد المرأة التى لا تفرق بين مختلف النساء وفقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السابق الاشارة اليها، بل تقع تحت طائلها كل النساء المصريات مثل العنف الجسدى المتمثل فى ظاهرة الختان 00والعنف المجتمعى الخاص بحرمان أبناء الأم المصرية من حمل جنسيتها وسوف نتناول هنا صور العنف المجتمعى وذلك على النحو التالى :

أ –العنف الأسرى

يشكل العنف الأسرى واحد من أبشع أنواع العنف التى تقع على المرأة فى المجتمع المصرى 00وفى دراسة على عينة من أفراد المجتمع (513 فرداً) [8]متنوعى الثقافة والتعليم والعمل أوضحت النتائج أن أبرز ما يمس القيم الخلقية كان يعتبر عنفاً فى رأى الجمهور كتعرض المرأة للاغتصاب (87,8%)، معاملتها بقسوة (85%) خيانة الزوج لزوجته (83%) وهناك مواقف سلوكية احتلت المرتبة الدنيا والأخيرة كمنع المرأة من العمل (39,5%) أو منعها من الخروج

[8] ناهد رمزى –عادل سلطان..العنف ضد المرأة – رؤى النخبة والجمهور- مشروع الدعم الفنى والمؤسسى اتنفيذ وثيقة بكين –القاهرة 1999.

من المنزل (38,3%) وهناك بعض السلوكيات التى لا تعد عنفاً من وجهة نظر العينة مثل إقتران الرجل بإمرأة أخرى (47%) هجره المنزل بلا سبب (54%) .

وأظهرت النتائج إنتشار العنف فى البيئة الحضرية والريفية على السواء .بينما العنف يتضاءل فى الفئات ذات المستوى التعليمى العالى فهو ينتشر فى الفئات الأمية ، أو ذات التعليم المحدود .

كما تشير النتائج إلى أن العنف الأسرى هو أكثر أنواع العنف إنتشاراً بخاصة من الزوج فهو أكثر الأشخاص ممارسة للعنف (71,9%) ، يليه الأب بنسبة أقل (42,6%) ،ثم الأخ (37%) ويتخذ العنف الأسرى أشكالاً من بينها :

1- الإيذاء الجنسى

ويعد الايذاء الجنسى أحد أشكال العنف الاسرى ويتمثل فى حالات الاغتصاب الزوجى ، وارتكاب الرذيله بالمحارم 0 وقد اظهرت نتائج البحوث ان حالات الاغتصاب فى الزواج تقدر بـ 10% الى 12% وان هذا النوع من الاغتصاب غير المصحوب بالايذاء الجسدى يتضمن اعتداء بالضرب لاحداث ألم مقصود بهدف توقيع العقاب على الزوجه او للانتقام منها 0 وفى حالات اخرى يأخذ الاغتصاب شكلاً اكثر عنفاً ويتسم بالساديه والافعال الشاذه 0

كما يتعرض الاطفال فى الاسره للتحرش من جانب الاباء او الاخوه الكبار بسبب صغر سنهم وسذاجتهم ، وتتعرض الفتيات للإعتداء الجنسى من جانب الاب وزوج الام والاخوه والاقارب الذكور .

ويعد اغتصاب الانثى أو التحرش بها جنسياً داخل العائلة أحد صور العنف الأسرى التى أصبحت منتشرة فى مصر وخاصة فى الأونة الأخيرة ،وبالرغم من خصوصية مثل هذا النوع من العنف ضد المرأة وخاصة الفتيات صغيرات السن لأنه يتم داخل الأسرة وعادة ما لا يتم الابلاغ عنه، إلا أننا نجد الصحف تطالعنا بإنتشار مثل هذا النوع من الجرائم، مما يعنى كسر الحاجز فى الابلاغ عن مثل هذا النوع من الجرائم وفى نفس الوقت زيادته المستمرة.

ولا توجد احصاءات رسمية أو دراسات واسعة تناقش هذا النوع من الجرائم ، نظراً لخصوصيتة والتكتم عليه من جميع أطرافه.

2- العنف بسبب الميراث والثأر

جرائم القتل الاسرى تتمثل فى ظاهره الثأر فى صعيد مصر او القتل دفاعاً عن الشرف 0 فى الوقت الراهن لا يمر يوم دون ان تطالعنا الصحافه باخبار عنف وقتل وانتقام داخل الاسره الواحده 0 لقد اصبح العنف متبادلا بين الازواج والزوجات وبين الاباء والابناء وبين الاخوه والاخوات وبين الابناء وكبار السن 0

والامثله كثيره نجدها فى الصحف ووسائل الاعلام المختلفه علما بان ما ينشر فى وسائل الاعلام يغطى جزء بسيط من احداث العنف الحقيقيه خاصه التى تدخل فى اطار التجريم (جنايه او جريمه) وذلك لأن العنف الأسرى ، هو عنف صامت يتغاضى عنه الجميع ويتم داخل الأسرة المصرية التى تتسم بالخصوصية

كما ان الاحصاءات والبيانات الرسميه عن العنف الاسرى متناقضه ، اذ انها تعتمد على التقارير التى ترد الى الشرطه او الجهات الرسميه التى تبلغ عن الجرائم التى تتم داخل الاسره علما بانه فى اغلب الاحيان يتم التراجع عن البلاغ حمايه لمكانه الاسره او حتى لا يتم التشهير باحد افرادها 0 ومن ناحيه اخرى نجد ان المستشفيات والعيادات والمدارس لا تقوم بتسجيل حالات الاساءه او الاهمال او الضرب سواء للابناء او الزوجات ، الا اذا دخل العنف فى اطار التجريم 0

فالعنف الاسرى مسئول عن العديد من الاصابات الكبيره والموت احيانا 0 وقد زادت فى مصر حالات سوء معامله الاطفال والعنف ضد الزوجات 0 ومن اهم العوامل التى تميز الاشخاص الممارسين للعنف الاسرى ، التنشئه الاجتماعيه وظروف المعيشيه المتدنيه والضغوط الاقتصاديه المتزايده 0 [9]

3-العنف الأسرى الواقع على المرأة

رغم انه لا توجد دراسات مسحيه للعنف الاسرى بجميع انماطه واشكاله على عينه ممثله للمجتمع المصرى بجميع فئاته ، لكن هناك دراسات وبحوث ميدانيه تتسم بالتخصص حيث يتم التركيز على نمط واحد من العنف الاسرى خاصه ما يتعلق بضرب الزوجات واساءه معامله الابناء 0 هذا الى جانب الانماط الاخرى التى سبقت الاشاره اليها 0

وفى دراسه للمجلس القومى للسكان (1997) طبقت على سبعه الاف زوجه فى الريف والحضر اظهرت النتائج ان 35% من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل ازواجهن مره واحده على الاقل منذ زواجهن ، ولا يحمى الحمل المرأه من العنف 0 وان 69% من الزوجات يتعرضن للضرب فى حاله رفضهن المعاشره الزوجيه ، ونفس النسبه يتعرضن للضرب فى حاله الرد على الزوج بلهجه لم تعجبه 0 كما تبين ان المرأه الريفيه تتعرض للضرب اكثر من المرأه الحضريه 0 كما توصل بحث "المرأه الجديده " الذى قدم لمؤتمر بكين عام 1996 إلى ان ما تعتبره النساء عنفا موجهامن ازواجهن يتمثل فى : رفض الاختلاف فى الرأى (88%) منع الزوجه من السفر (69%) ومنعهامن الخروج من المنزل (82%) واخيرا المعاشره الجنسيه بالاكراه (93%).

وفى دراسة [10] هدف إلى رصد للعنف وخاصة العنف الواقع على المرأة المصرية من خلال الصحف المصرية وذلك خلال عام واحد فى الفترة من 2002/6/1 وحتى 2003/5/31 . توصلت الدراسة إلى أن أعلى معدلات للعنف الأسرى يمارس داخل محافظة القاهرة 26% ،وتحتل محافظة الجيزة المرتبة الثانية 25,5% ثم محافظة القليوبية 8,.5% أى أن 60% من العنف الأسرى يمارس داخل محافظات القاهرة الكبرى ، مما يعنى أن معدلات العنف الموجودة بالمدينة والحضر أكثر من معدلاتها فى الريف والمحافظات النائية ، وأن العنف الأسرى يمارس أكثر فى الحضر عن باقى المحافظات .

جدول رقم (18)يوضح رصد العنف الاسرى فى الصحف المصرية خلال الفترة من 6/1 2002 حتى 2003/5/31 طبقاً لمعدل حدوثه موزع على محافظات الجمهورية [11]

م	المحافظة	التكرار	النسبة	م	المحافظة	التكرار	النسبة
1	القاهرة	46	%26	11	الفيوم	3	%1,5
2	الجيزة	44	%25,5	12	المنيا	3	%1,5
3	القليوبية	15	%8,5	13	دمياط	3	%1,5
4	الغربية	12	%7	14	الدقهلية	3	%1,5
5	المنوفية	8	%5	15	بنى سويف	3	%1,5
6	الاسكندرية	6	%3	16	بورسعيد	2	%1
7	اسيوط	4	%2	17	قنا	2	%1
8	سوهاج	6	**%3**	18	كفر الشيخ	4	%2
9	البحيرة	5	%3	19	شمال سيناء	2	%1
10	الشرقية	3	%1,5	20	غير مبين	6	
	الاجمالى					180	%100

[4] محمد الساعاتى – آليات العنف 1997– القاهرة -1997

[10] مركز قضايا المرأة المصرية- العنف الاسرى فى الصحافة المصرية- القاهرة 2003

[11] المصدر السابق

المصدر: مركز قضايا المرأة

جدول رقم (19) يرصد العنف الأسرى حسب مكان ارتكابه (حضر/ ريف) داخل المحافظات[12]

م	المتغير	تكرار	النسبة
1	عنف اسرى فى الحضر	120	%67
2	عنف اسرى فى الريف	54	%30
3	غير مبين	6	%3
	الاجمالى	180	%100

المصدر: مركز قضايا المرأة

وعن رصد جنس المجنى عليه داخل الأسرة أكدت الدراسة أن أعلى نسبة تقع مع فئة الجانى ذكر والمجنى عليها أنثى بنسبة 60% من الاجمالى ، بينما 18% فقط الجانى أنثى والمجنى عليه ذكر ، فيتضح أن الانثى هى التى تتعرض أكثر للعنف الأسرى ثم نسبة 15% يكون الجانى ذكر والمجنى عليه ذكر، وأخيراً نسبة 7% الجانى أنثى والمجنى عليه ذكر .

جدول رقم (20) رصد العنف الاسرى حسب جنس الجانى والمجنى عليه

م	المتغير	التكرار	%
1	الجانى ذكر المجنى عليه انثثى	1008	%60
2	الجانى ذكر والمجنى عليه ذكر	28	%15
3	الجانى انثى والمجنى عليه انثى	12	%7
4	الجانى انثى والمجنى عليه ذكر	32	%18
	الاجمالى	180	%100

المصدر: مركز قضايا المرأة

من الجدول يتضح أن أعلى نسبة تقع فى الفئة أن الجانى ذكر والمجنى عليه انثى 60% كما تكون حالة الجانى انثى والمجنى عليه ذكر 18% ولأنها هى التى تتعرض اكثر للعنف الاسرى ثم نسبة 15% يكون الجانى ذكر المجنى عليه ذكر ، بينما 7% يكون الجانى انثى والمجنى عليه انثى .

جدول رقم (21) رصد نسب تعرض كل من المرأة والرجل للعنف الاسرى

م	المتغير	التكرار	النسبة
1	العنف الموجه للمرأة داخل الاسر المصرية	120	%67
2	العنف الموجه للرجل داخل الاسرة المصرية	60	%13
	الاجمالى	180	%100

المصدر: مركز قضايا المرأة

[12] المصدر السابق

يتضح أن 67% من اجمالى العنف الاسرى موجه للمرأة
يتضح أن 33من اجمالى العنف الاسرى موجه للرجل
وهذا ما يؤكد أن المرأة تمثل غالبية الضحية فى العنف الاسرى
جدول رقم (22) يوضح أنواع العنف الموجه ضد المرأة ومعدلات تكراره

م	المتغير	التكرار	النسبة
1	قتل	80	%97
2	شروع فى قتل	6	%5
3	جروح وكدكات	14	%11,5
4	ضرب	8	%6
5	خطف الابناء	1	%1
6	الشجار	3	%2,5
7	اجبار على الزواج	2	%1,5
8	سرقة	1	%1
9	حرق ممتلكات	1	%1
10	عدم انفاق	1	%1
11	اجبار على التوقيع	1	%1
12	اتهام بالجنون	2	%2,5
13	الاجمالى	120	%100

المصدر: مركز قضايا المرأة

جدول رقم (25) رصد اسباب العنف ضد الانثى المصرية

م	المتغير	التكرار	النسبة	م	المتغير	التكرار	النسبة
1	جرائم الشرف	35	%29	11	عدم الانجاب	1	%1
2	**الرغبة فى التأديب**	16	%13	12	الرغبة فى الاستيلاء على الشقة	1	%1
3	خلافات على مصروف المنزل	15	%12,5	13	تدخلات الاهل المستمرة	2	%2
4	خلافات على الميراث	2	%2	14	رفض الزوج ما يوافق عليه الاهل	2	%2
5	ارغامها على التسول	3	%2,56	15	عدم احتمال مرضها	5	%4
6	الغيرة	5	%4	16	رفضها للمارسة الرذيلة	1	%1
7	مجرد طلبها للطلاق	4	%3	17	اصرارها على تعليم اولادها التسول	2	%2
8	الخروج بدون اذن الزوج	9	%7,5	18	سرقة الاموال	5	%4
9	سوء معاملة اهل الزوج	4	%3	19	رغبتها فى استكمال الدراسة	1	%1
10	اصدار الفتاة على ان تتزوج	2	%2	20	عدم تحضيرها الطعام	2	%2
					هجرها المنزل	3	%5,2
					الاجمالى	120	%100

يتضح من الجدول أن اعلى نسبة لاسباب العنف ضد الانثى تصل الى 29% فتحتلها جرائم الشرف عليها نسبة 13% الرغبة فى التأديب ثم تأتى الخلافات على مصروف 12,5% .

جدول رقم (26) رصد اسباب العنف ضد الذكمر فى الاسرة المصرية

م	المتغير	التكرار	النسبة	م	المتغير	التكرار	النسبة
1	رفض تطليق الزوجة	8	%14	10	بسبب مرضه	4	%7
2	خيانة الزوجة	5	%8	11	بسبب بكاء الطفل المستمر	3	%5
3	ضرب الزوجة	3	%5	12	لانكاره نسب الابن	1	%2
4	الرغبة فى الزواج من اخرى	3	%5	13	لطرد الزوجة من الشقة	2	%3
5	استيلائه على المال	6	%10	14	لخلاقفاته مع اهل الزوجة	6	%10
6	تعاطى المخدرات	6	%10	15	اجباره على تطليق الزوجة	2	%3
7	اكتشاف الزوج لعلاقة الزوجة	4	%7	16	وشاية صديقات السوء للزوجة عنه	2	%3
8	الرغبة فى التخلص منه للزواج باخر	2	%3	17	عدم الرغبة فى اتمام الزواج منها	3	%5
9							
					الاجمالى	60	%100

المصدر : مركز قضايا المرأة

يلاحظ من الجدول أن أكثر أسباب العنف ضد الذكور هو رفض تطليق الزوج للزوجة بنسبة 14% ثم يليها 10% لكل من استيلاء الزوج على أموال الزوجة، وتعاطى الزوج للمخدرات 80% لخيانة الزوجة 7% اكتشاف الزوج لعلاقة أخرى لزوجته 50% لكل من رغبة الزوج فى الزواج من أخرى ، وضرب الزوجة ،3% لرغبة الزوجة فى التخلص من الزوج للزواج بآخر .

كما أكدت الدراسة أن 67% من (اجمالى العنف الاسرى موجهاً ضد المرأة)[13]، فى حين أن 33% من العنف الأسرى موجه للرجل ، ويعنى أن المرأة تمثل غالباً الضحية فى العنف الأسرى .

وعن رصد أشكال العنف الأسرى الموجه للأنثى ، أتضح من الدراسة أن القتل الموجه للانثى داخل الأسرة المصرية كان أعلى أشكال العنف بنسبة 67% ، يليه أحداث جروح وكدمات

[13] مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية –العنف الأسرى فى الصحافة المصرية – المصدر السابق

بنسبة 11,5% ، ثم الضرب بنسبة 6% ، ثم الشروع فى القتل بنسبة 5% ، ثم احتجاز أو الاتهام 2,5% ، ثم الاجبار على الزواج 1,5% وأخيراً يتساوى كل من حرق الممتلكات وعدم الاتفاق الاجبار على التوقيع بنسبة 1% ، وأكدت الدراسة أن 52% من الجناه أزواح يتعرضن للعنف على زوجاتهن ،و10% أباء، و10% الأخ الذكر ، ثم 4% الأم وهى المعتدية على الانثى ، ونسبة 3,5% كل من الابن أو أقارب الزوج أو أقارب الزوجة أو زوج الأم ، ثم يأتى نسبة 2,5% كل من زوجة الاب والزوجة الثانية ثم 5,1% كل من الحفيد أو زوج الاخت أو زوج الابن .

وبذلك تتعدد صور العنف التى يمارسها الرجل (الزوج) داخل الأسرة فى مواجهة المرأة (الزوجة) بدءاً من الاستخفاف من أرائها أمام الآخرين ،والسب وخدش حيائها لفظياً ،منعها من الخروج من المنزل ومنعها من العمل خارج المنزل ومنعها من السفر الى الخارج والتضييق عليها مادياً ومنعها من زيارة أهلها وتهديدها بالايذاء، ترك الزوج للمنزل ومماطلة الزوجة إذا طلبت الطلاق والزواج بإمرأة أخرى وخيانة الزوج لزوجته، ضربها أو معاملتها بقسوة أو التعرض لها جنسياً (الاغتصاب الزوجى) تبديد الزوج للمنقولات وإجبار الزوجة على ضمان زوجها بتوقيع شيكات أو ايصالات أمانة وغيرها من صور المعاملة المهينة القاسية 0

4- الختان

تعتبر ظاهرة ختان الإناث أو "التشويه الجنسى للاناث "أخطر أشكال العنف الموجه ضد المرأة فى المجتمع المصرى وتتم عملية الختان فى مرحلة عمرية مبكرة من عمر الفتاة من 6-12 سنة ،وتقتضى بتر جزء من أعضائها التناسلية ، وهو ما يشكل صورة من صور العنف الجسدى والنفسى ضد المرأة (الطفلة)

ويترتب على عملية الختان آثار عديدة منها النزيف الحاد والالتهابات والتلفيات ، وحدوث صدمة عصبية ونفسية ،وحدوث تليف جلدى نتيجة بتر الأعضاء التناسلية ، وحدوث تهتك نسيجى ليفى فى أثناء الولادة ،والتهابات مزمنة فى القنوات الرحمية ،بالاضافة لإحتمال التعرض لفيروس نقص المناعة .فضلاً عن التعرض للوفاة المباشرة نتيجة النزيف أو الصدمة العصبية للفتاة فضلاً عن الآثار الجنسية المتعلقة بالرغبة فى ممارسة الجنس للمرأة حيث يساعد الختان على التقليل من الاحساس بالمتعة الجنسية للمرأة ،ومن ثم انعكاس ذلك على الزوج وعلى الأسرة كلها .

والانتهاك البدنى للإناث عن طريق الختان عادة تقليدية لها جذور عميقة فى العادات والتقاليد المصرية قبل إنتشار المسيحية والإسلام .ويشير المسح الديمغرافى الصحى الذى

قامت به وزارة الصحة لعام 1995 إلى أن 97% من النساء المصريات بين 15–49 سنة قد تعرضن للختان ، كما تشير نفس النتائج إلى أن 82% من هؤلاء السيدات يؤيدون هذه العادة ، وينوين ختان بناتهن فى المستقبل.وأن 9 من كل 10 نساء متزوجات ولديهن بنات قمن بختان بناتهن[14].

والواقع المصرى يشهد مجهودات عديدة ودؤوبة تمت من خلال عدد من المثقفين ومنظمات حقوق الإنسان بشكل عام ومنظمات حقوق المرأة بشكل خاص ، فى محاولة لإيقاف عادة ختان الاناث ، وقد أصدر وزير الصحة قراراً وزارياً فى عام 1996 يحظر عملية ختان الاناث فى المستشفيات والعيادات العامة والخاصة ، وقد تم رفع العديد من الدعاوى من جانب المؤيدين وأيضاً من جانب المعارضين لهذه العملية الخطيرة . وبعد الخوض فى سلسلة من الإجراءات والتقاضى ضد ختان الإناث أعلنت المحكمة الإدارية العليا فى ديسمبر عام 1997 قرارها بتأييد قرار حظر إجراء عمليات الختان للإناث سواء فى المستشفيات أو العيادات العامة أو الخاصة وبأن ختان الإناث لا يعتبر حقاً شخصياً مقرراً طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وبأن عملية الختان تخضع لأحكام قانون العقوبات التى تحظر المساس بجسم الانسان إلا لضرورة طبية .

وبهذا يعد الختان الذى يجرى فى مصر بصورة المختلفة عدواناً على السلامة الجسدية والنفسية للمرأة ، ويشكل جريمة جنائية بمقتضى أحكام قانون العقوبات المصرى. وتتوقف درجة العقوبة عل جسامة ونوع الجريمة . فقد يكون ختان الانثى سبباً لوفاتها فتطبق جريمة الجرح المفضى إلى الموت ، أما إذا لم يؤد الختان إلى وفاة الضحية ، فإنه يحدث لها عاهة مستديمة ، أو جرحاً ويطبق عليه جريمة إحداث العاهة المستديمة .

وبالرغم من هذا مازالت عملية الختان موجودة وتمارس فى الكثير من أرجاء القطر المصرى وخاصة فى الريف . ولعل ما أرتكبه وكيل وزارة الصحة بالمنوفية من قيامه بإجراء عملية الختان لفتاة تبلغ من العمر 14 عاماً داخل عيادته الخاصة مما أدى إلى حدوث نزيف للفتاة ماتت على أثره مباشرة ، مما يؤكد غياب الوعى بخطورة مثل هذه العملية وآثارها ونتائجها الخطيرة على الاناث ، فمازال المورث الثقافى هو السائد حتى للأطباء الذين يقومون باجراء هذه العملية الخطيرة .

[14] المسح الصحفى الديمغرافى –وزارة الصحة المصرية- 1995

5- جرائم الشرف

بالرغم من أن الناس جميعاً سواء أمام القانون . إلا أن القوانين المصرية تظهر التساهل مع الرجل الذى يقتل المرأة بإسم الشرف وذلك للموروث المجتمعى والثقافى الذى يضع المبررات التى تتيح إهدار دمها لفعلها فعلاً مشيناً أو للشك فى سلوكها والتعامل بالرحمة مع الجانى لأنه كان تحت ضغوطاً عصبية ونفسية شديدة عند ارتكابه لهذا الفعل ،فتنزل بعقوبة الزوج الذى يقتل زوجته ومن يزن بها إلى الحبس بدلاً من عقوبة القتل العمد إذا وقع القتل فى حالة التلبس بجريمة الزنا .

تنص المادة (17) من قانون العقوبات المصرى على جواز استخدام الرأفة بتبديل العقوبة على الوجة الاتى :

عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، عقوبة الاشغال المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن 6 شهور . عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور . ومبررات القضاة هى أن المتهم حبيس الضغوط النفسية ، وأن المجنى عليها خرجت عن القيم السائدة ، مما يعنى أن للقاضى الحق فى تخفيف الحكم والنزول به درجة أو درجتين فى قضايا جرائم الشرف .

بالرغم من الأسباب التى تورد كدافع لقتل النساء باسم الشرف هى نتاج الموروثات الثقافية والاجتماعية ، فهى تبرر قتل النساء بمبررات واهية .

ففى حين يتجاهل الأب فوارق السن والاعتبارات الاجتماعية الأخرى عند تزويج أبنته لأحد الأثرياء العرب فيما يشبه الصفقة التجارية ، نجد هذا الأب نفسه وقد أقدم على قتل أبنته بدعوى " غسل العار" اذا اقامت ابنته علاقة غير شرعية وفقاً لمفاهيم واعتبارات اجتماعية قديمة . وذلك يعنى أن القوانين وطرق تطبيقها فى المحاكم تنحاز ضد المرأة ، حيث تظهر تساهلاً مع الرجل الذى قتل المرأة باسم الشرف.

وتؤكد دراسة اجريت على الصحف المصرية للتعرف على جرائم الشرف فى الفترة من 98 وحتى 2001 [15].

أن أسباب جرائم الشرف كانت الشك فى السلوك بنسبة 79% تلتها اكتشاف الخيانة 9% ، ثم منع اظهار العلاقة مع الآخر وأسباب أخرى متنوعة بنسبة 6% .

وكانت أشكال العنف الممارسة هى قتل الضحية بنسبة 90% ، والشروع فى قتل الضحية 10% بينما كانت أعلى نسبة للقتل فى جرائم الشرف هى قتل الزوج للزوجة للشك فى السلوك

[15] يوسف وهيبة – الممارسات القهرية والتمييز فى التنشئة الاجتماعية

بنسبة 41% ، ثم قتل الابنة للشك فى السلوك 34% تليها قتل الأخت 18% ثم قتل أحد الاقارب بنسبة 7% .

كما أكد تقرير الأمن العام الصادر عام 1997 أن عدد الجرائم الخاصة بالشرف بلغت 5,4% من اجمالى الجرائم على مستوى الجمهورية .

كما وجد أن 10% من جرائم القتل التى ارتكبت فى مصر عام 1996 كانت جرائم شرف.

وأيضاً لا توجد معلومات رسمية أو موثقة حول حجم جرائم الشرف فى مصر، ولكن وفقاً لهذه الدراسات التى تعد كمؤشرات فإن جرائم الشرف مازالت موجودة فى مصر وخاصة فى الوجه القبلى ، وأن القتل الموجه للانثى داخل الاسرة المصرية كان أعلى أشكال العنف .

وقد أوضحت إحدى الدراسات على أن أسباب جرائم الشرف تنحصر فى الشك فى السلوك ، واكتشاف الخيانة ،منع إظهار العلاقة مع العشيقة [16]0

6- ضرب الزوجات

وفقاً للمسح الصحى الديموغرافى عام 1995 والذى شمل 14779 سيدة وجد أن 42-46% من النساء المتزوجات الأميات أو الحاصلات على التعليم الإبتدائى يتعرضن للضرب . وأن 14% من الحاصلات على مستويات تعليمية أعلى تعرضن للضرب فى حياتهن الزوجية

وأن واحدة من كل ثلاثة نساء مصريات متزوجات تعرضن للضرب على الأقل مرة واحدة منذ زواجها .

وأن 45% منهن تعرضن للضرب من الزوج على الأقل مرة واحدة فى العام السابق وأن 17% منهن ضربن على الأقل ثلاثة مرات فى العام السابق . وأن 39% من هذه المجموعة الأخيرة أحتاجت إلى الرعاية الطبية بسبب الضرب ،وأن ثلث النساء اللاتى ضربن ، ضربن أثناء الحمل .

وفى دراسة [17]على عينة من 513 فرداً من أفراد المجتمع ، متنوعين من حيث النوع، التعليم، الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية ، وتهدف إلى التعرف على أشكال العنف الموجة للنساء ، وتحديد فئات النساء الأكثر تعرضاً للعنف، وأسباب العنف.

أظهرت هذه الدراسة إرتفاع نسبة الموافقين من أفراد الجمهور العام على حق الزوج فى معاقبة زوجته وعدم إعتباره عنفاً (92%) وقد إرتفعت تلك النسبة بين الريفين إرتفاعاً ملحوظاً (98%).

---

[17] ناهد رمزى، عادل سلطان –العنف ضد المرأة "رؤى النخبة والجمهور العام، مصدر سابق .

ومما يدعو إلى الدهشة والتساؤل هو أن الدراسة أكدت على أن (86%) من النساء توافق على حق الزوج فى معاقبة زوجته ،وتتعدد صور العقاب والتعذيب من الحرق إلى الالقاء من الأدوار العليا التقييد بسلاسل أو أحبال إلى الضرب إلى التهديد إلى الصراخ 00000إلخ .

وذلك يعنى أن الثقافة السائدة فى المجتمع تنعكس على المرأة والرجل معاً ، وأن هناك العديد من النساء يرون أن من حق الزوج تأديب زوجته ومعاقبتها بكافة أشكال العقاب السابقة .

7- الأسرة والتنشئة الاجتماعية

تعد التنشئة الاجتماعية والتميز فيها من صور العنف الذى يوجه ضد المرأة وهى مازالت بعد طفلة صغيرة . فقد أظهرت نتائج دراسه [18]عن اوجه التباين فى الممارسات التميزية أو القهرية بين الفتى والفتاه فى مصر0أن نسبه مشاركه البنات فى الاعمال المنزليه المختلفه اعلى من نسبه مشاركه الذكور مما اثر سلباً على الفتيات فى المذاكره وممارسه الهوايات المختلفه 0

وأن الفتيات تتعرض بشكل واسع لضغوط من الاسره بعد الحصول على الشهاده الاعداديه للتوقف عند هذه المرحله او لدخول تعليم ثانوى فنى بدلاً من الالتحاق بالتعليم الثانوى العام الذى يفتح امامه افاق اكبر للتعليم العالى 0

وحتى ما بعد الثانوى تمارس الاسره ضغوطاً على الفتاه للالتحاق بكليات بعينها 0

كما تميز الاسره بين البنين والبنات فى الامكانيات التى توفرها لابنائها من كتب خارجيه او مصروف يومى او دروس خصوصيه 0

وتعاقب الفتيات بنسبه اعلى فى الاسره عن الولد مما يدل على ان ظاهره ضرب الفتيات للعقاب أوسع كثيراً وانهن يتعرضن للعنف بشكل مستمر ،كما تمييز المدارس بين الطالب والطالبه فى المرحلتين الاعداديه والثانويه من حيث ممارسه الرياضه بالمدرسه او الاشتراك فى الرحلات او الاشتراك فى الانشطه المدرسيه 0

وفى البيئة الريفية عادة ما نجد التمييز صارخ بين الفتيات والصبية ، حيث نجد أن الاسرة الريفية تفضل تعليم الولد ، كما تميز بينها فى الطعام ، حيث يقدم الطعام الجيد للذكور وبعد الانتهاء من أكلهم تأكل النساء ما تبقى منهم .

[18] يوسف وهيب- الممارسات القهرية والتميزية فى التنشئة الاجتماعية للفتيات المراهقات المصريات فى الاسرة والمدرسة – مشروع الدعم الفنى والمؤسسى لتنفيذ وثيقة بكين0 القاهرة 2000.

8- الزواج المبكر للاناث

"الزواج المبكر للاناث" يشكل بدوره شكلاً آخر من أشكال العنف الموجه ضد المرأة ، حيث تتحمل الفتاة الصغيرة المسئولية عن عمل يترتب على علاقة زوجية لم يكن لارادتها دخل فى حدوثها ، وهى غير مؤهلة نفسياً أو جسدياً على تحمل تبعات هذه العلاقة . وتشير الدراسات والأبحاث إلى انتشار هذه الظاهرة فى المناطق الريفية الفقيرة ، وخاصة فى قرى صعيد مصر حيث تزيد معدلات الفقر والأمية ، وتسود بعض القيم والعادات الموروثة التى مازالت ترى فى "زواج البنت سترة" ، كما تتعدد الآثار السلبية الناتجة عن الزواج المبكر " مثل الحمل المبكر وما يترتب عليه من معاناة صحية لكل من الأم وطفلها ، كما تشير إحدى الدراسات إلى أن صغر سن الزوجة الناشئ عن زواجها المبكر يعد أحد الأسباب المؤدية إلى الطلاق.

كما تشير نتائج الدراسة التى قامت بها وزارة الشئون الاجتماعية الإدارة العامة لشئون المرأة "دراسة تحليلية لظاهرة الزواج المبكر" بأن هناك 14, 4 من اجمالى عينة البحث بمركزى الحوامدية والبدرشين قاموا بتزويج بناتهم مبكراً ، ونحو 58,3 % من جملة هذه المجموعة قاموا بتزويج بناتهم من أزواج غير مصريين ، كما بلغت نسبة من قام بتزويج بناته من زوج مسن نحو 9,6%.

ويرجع أفراد عينة البحث انتشار الزواج المبكر من غير المصريين بالمجتمع المصرى إلى انخفاض مستوى الدخل ، حيث أشار نحو 65, 2% من اجمالى العينة بغالبية قرى البحث أن انخفاض دخل الأسرة يعد من أهم العوامل المسئولة عن انتشار تلك الظاهرة . وعن الأسباب الحقيقية لموافقة الفتاة على الزواج المبكر من زوج غير مصرى أشارت نحو 52,9 % من اجمالى عينة البحث من المتزوجات مبكراً من أزواج غير مصريين أن السبب الرئيسى لموافقتها على ذلك النوع هو مساعدة الاسرة إقتصادياً . وعن أضرار زواج البنت المصرية من رجل غير مصرى أشار نحو 84,4% أن هذا الزواج يترتب عليه العديد من الأضرار ، يأتى فى مقدمتها ضياع حقوقها ووجود أطفال ليس لهم أباء . وشعور الزوجة بالوحدة بدون زوج [19].

[19] وزارة الشؤون الاجتماعية والادارية العامة لشئون المرأة ، دراسة تحليلة لظاهرة الزواج المبكر،

أسباب العنف الأسرى

أكدت إحدى الدراسات [20]أن العنف الواقع على المرأة المصرية يرجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وأن العوامل الإقتصادية تستحوذ على أعلى نسبة بين العوامل الأخرى فى تحديد أسباب العنف الواقع على المرأة فى الأسرة حيث تصل نسبة الأسباب التى تعود إلى عوامل اقتصادية إلى 45,6% موزعة على أربعة أسباب تأتى فى مقدمتها الرغبة فى الإستحواذ على الممتلكات بالقوة فالنزاع على المصروفات ، ثم عدم القدرة على الانفاق، فالتعطل .وتأتى الأسباب التى تعود إلى عوامل إجتماعية فى المرتبة الثانية حيث تصل نسبتها إلى 35,1% وتتعدد العوامل الاجتماعية لتصل إلى تسعة أسباب تتمثل فى الزواج بأخرى ، فالزواج دون موافقة الاهل ، فعدم الطاعة المنزلية ، والخروج بدون إذن ، الرغبة فى الطلاق والانفصال، الرغبة فى الانتقام من الزوجة، ترك الزوجة لمنزل الزوجية ، رفض الفتاة الزواج من الرجل المتقدم لخطبتها ، أو رفض المطلقة العودة إلى مطلقها والزواج بآخر ،فإرغام الزوجة على ممارسة الدعارة .

أما عن الأسباب التى تعود إلى عوامل ثقافية فقد تبين أن مجموعها لا يزيد عن 19% وتعود إلى أربعة أسباب حصل منها الشك والارتياب فى السلوك على أعلى نسبة ، فالاعتقاد فى الخرافة ،فاهانة الوالدين أو أحدهما. وهى بذلك تشكل أقل العوامل تأثيراً فى ظاهرة العنف ضد المرأة .

كما أكدت الدراسة على أن أعلى نسبة بين الجناة والضحايا بين الأميين . فالعنف ضد المرأة داخل الأسرة يزداد بإنخفاض المستوى الاقتصادى والثقافى والاجتماعى لكل من الرجل والمرأة معاً.

كما تشير الدراسة إلى أن غالبية من يمارسون عنفاً على المرأة فى الأسرة يزاولون مهناً أو أنشطة تندرج إما أسفل أو وسط السلم الوظيفى والمهنى بينما تقل النسبة بشكل ملحوظ بين أصحاب المهن العليا .

وتؤكد الدراسة ان العنف الواقع على المرأة يزداد فى الحضر عنه فى الريف ، وقد حظيت العاصمة القاهرة بأعلى نسبة بين مختلف المناطق الحضرية بالجمهورية . كما أنتشرت أغلبية حالات العنف فى المناطق الشعبية الفقيرة المكتظة بالسكان .

[20] ليلى عبد الوهاب ، العنف الأسرى – دراسة نظرية وميدانية على العنف الموجه ضد المرأة ، اتحاد المحامين العرب-القاهرة.

وأشارت دراسة أخرى [21]أن أعلى نسبة للعنف ضد الانثى فى الاسرة المصرية 29% تمثلها جرائم الشرف ، يليها نسبة 13% الرغبة فى التأديب ، ثم تأتى الخلافات على مصروف المنزل بنسبة 9% ، ثم الخروج بدون اذن الزوج بنسبة 7,5% ثم تليها الغيرة أو الرغبة فى سرقة أموال الأنثى 4% ، سوء معاملة أهل الزوج، وهجر المنزل بنسبة 3% .
ثم نسبة 2% لعدم تحضيرها الطعام أو رفضها الزواج بناء على رغبة الأهل ، أو اصرار الفتاة على الزواج بمن تحب أو خلافات على الميراث ، ثم نسبة 1% لرغبتها فى استكمال دراستها أو عدم الانجاب أو رغبة الزوج فى الاستيلاء على الشقة .

إذن يتضح من ذلك أن العنف الأسرى ضد المرأة يزداد انتشاراً بين أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة و هذا ما يؤكد أن حالة التناقض الطبقى القائم فى المجتمع وما يعكسه من سوء توزيع للثروة والخدمات والمرافق والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لغالبية السكان فى المناطق المختلفة يؤدى إلى بروز العنف بكافة أشكاله وتوجيهه إلى الفئات الأكثر ضعفاً كالمرأة والطفل .

حيث تنتشر ظاهره العنف الموجهه للمرأه سواء كان أسرياً يتم فى اطار العائله ، او مؤسيساً يحدث فى اطار مجالات العمل المختلفه ، او مجتمعياً يمكن رصده ومتابعته فى الحياه اليوميه 0 وهى مشكله تتم فى الخفاء ولا يتم الابلاغ عنها ويتستر عليها فى الاغلب والاعم ضحاياها ومرتكبيها مما يصعب حصرها والتوصل الى احصاء دقيق لها 0 كما انها توجهه الى نساء لا يملكن الدفاع عن انفسهن خاصه اذا كن مكبلات باعباء عائليه لا يستطعن منها فكاكاً 0 وخاصه فى العنف الاسرى الذى يعد اوسع انتشاراً واكثر تأثيراً ، والذى قد يمارس يومياً وبصفه مستمره بلا مواجهه حاسمه له من منطلق كونه امر عائلياً وشئون خاصه يجب معالجتها فى اطار عائلى شخصى 0

كما أكدت الدراسات أن هناك علاقه طرديه بين العنف فى المجتمع المصرى وصور المشقه والضغوط اليوميه التى تتعرض لها المرأه المصريه 0 ممثله اقتصادياً فى الفجوه الكبرى بين الدخل والاعباء المعيشيه ، واجتماعياً فى خضوعها للعديد من الالتزامات والمسئوليات الاسريه ، وسياسياً جراء التزامها المباشر لسلطه الدوله ومؤسساتها وما تفرضه من قوانين وممارسات استثنائيه ، واعلامياً عبر ما تشاهده من صور شتى للعنف عمله بالعديد من مشاهد القتل والمأسى الانسانيه والتى تحول (القضايا والحقوق الانسانيه الى موضوعات للتسليه والاستهلاك البصرى) وان هناك علاقه بين تراكم كل هذه التأثيرات وغيرها وبين تفجر العنف فى العلاقات الحياتيه [22]

[21] تقارير مركز الارض حول أوضاع المرأة فى الريف المصرى، القاهرة، 1998
[22] د. أحمد زايد وآخرون ، العنف فى الحياة اليومية المصرية، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية- القاهرة .

كما اكدت دراسه تحليليه تناولت قضايا المرأه فى الصحف المصريه [23]خلال عام ونصف من بدايه عام 1998 وحتى منتصف 1999 أن نسبه العنف ضد المرأه 27.5% تتنوع ما بين قضايا قتل واغتصاب وجروح وكدمات وضرب وسرقه وغيره وان جرائم القتل هى اعلى نسبه للعنف ضد المرأه تليها جريمه الاغتصاب ، تليها جريمه السرقه ، ثم الضرب واصابتها بجروح وكدمات 0

كما اكدت الدراسه على ان اسباب جرائم العنف هى اسباب ماديه ، وخلافات عائليه وزوجيه ، وجرائم شرف ، وتعاطى المخدرات التى كانت السبب الرئيسى فى جرائم الاغتصاب وغيرها.

وفى المؤتمر الدولى التاسع لمنع الجريمه ومعامله المجرمين المنعقدة بالقاهرة صرحت وزيره التأمينات الاجتماعيه د/ امال عثمان بان العنف والارهاب كان نتاج العوامل اجتماعيه واقتصاديه وسياسيه وثقافيه متفاعله ومتشابكه ، وان هناك ارتباط شديد بين البطاله والارهاب والعنف 0

كما اكدت العديد من الدراسات ان من اثار سياسات الاصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل أنها تؤدى الى مزيد من الاختلال فى سوق العمل والى مزيد من البطاله مما يؤدى الى الجريمه والعنف 0

ومن هنا يتضح أرتباط العنف الاسرى فى المجتمع المصرى بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والضغوط اليومية للحياة التى لا يستطيع الفرد منها فكاكاً وتوجيه طاقة العنف والحقد وعدم التحقيق إلى أقرب حلقة ضعيفة تواجهة وهى المرأة

ب- العنف ضد المرأة فى الطريق العام

وهو العنف الذى تتعرض له المرأة فى الإطار العام للمجتمع، بما فى ذلك التعرض لها بالإساءة فى الطريق العام عن طريق التحرش أو الترهيب أو الاغتصاب .

تعانى المرأة في المناطق العشوائية أو المناطق غير العشوائية سواء كانت متزوجة او فتاة تعانى من أنماط متعددة من العنف سواء فيما بين الجيران من النسوة أو التحرشات الجنسية التي تحدث للنساء ولفتيات المنطقة .

ولقد أشارت دراسة ميدانية أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام 1996 عن صور العنف ضد فتيات منطقة عشوائية سواء بالمعاكسات أو التحرشات المختلفة

[23] مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، ورقة غير منشورة ، القاهرة 1997.

التي تصل إلي حد الاغتصاب سواء بالتعدي علي العشش والمساكن في العشوائيات أو علي أطراف المنطقة أو في الحمامات أو أماكن قضاء الحاجة .

كما يمثل العنف ضد المرأة في داخل الأسرة أحد الأنماط الرئيسية للعنف علاوة علي تعرض الأسر التي تعولها أمرأة للعديد من مظاهر العنف والاعتداءات المختلفة لعدم وجود حماية لذلك النوع من الأسر فى المناطق الحضرية والعشوائية [24].

فى عام 1995 سجل مركز البحوث الاجتماعية والجنائية عدد (8430) جريمة قتل للمرأة .(52) منها كانت جرائم شرف نتيجة تعرض الأنثى للاغتصاب وهتك العرض[25].

ويشير تقرير الأمن القومى الصادر عام 1995 إلى أن :

حالات هتك العرض والاغتصاب تزايد منذ عام 1986 وحتى عام 1995 .

فكانت حالات هتك العرض والاغتصاب كالتالى :

العام	عدد الحالات
1986	164
1987	200
1988	189
1989	199
1990	180
1991	164
1992	175
1993	162
1994	203
1995	179

وأن تصنيف المتهمون وفقاً لمهنتهم ومعدل ارتكاب الجرائم كان كالتالى :

حرفى (53 جريمة) ،مزارع (32 جريمة) ، بدون عمل (31 جريمة) ، سائق (22 جريمة) ، موظف حكومة (14 جريمة) ، رجال تعليم وطلاب (11 جريمة) ،تاجر (6جرائم) ، مراقب أمن (5 جرائم) ، رجال شرطة وموظفوا قطاع عام وقوات مسلحة (جريمتين) .

[24] المصدر السابق

[25] مركز البحوث الاجتماعية والجنائية –القاهرة-1995

مما يعنى أن جرائم الاغتصاب يرتكبها جميع الرجال بغض النظر عن مستواهم الاجتماعى ، ولكنها تنتشر أكثر بين الرجال الذين يتميزون بمستوى اجتماعى واقتصادى منخفض.
كما تشير الاحصائيات إلى أن 40-60% من النساء اللاتى تعرضن للاغتصاب هم فى سن 15 سنة أو أقل (أطفال) [26].
وينتشر التحرش بالمرأة المصرية بشكل واسع ، سواء كان تحرش جنسى بملامسة النساء والفتيات أو تحرش لفظى بالاساءة لهن بالالفاظ النابية والجارحة أو تحرش بالنظر إليهن .
ولا يخلو مكان فى المجتمع المصرى لا تتعرض فيه المرأة لهذا النوع من التحرش سواء فى الشارع أو أماكن العمل أو المدرسة أو النادى أو وسائل النقل المختلفة .
ولا يوجد اختلاف كبير بين المناطق السكنية الراقية والمناطق العشوائية الفقيرة فى صور التحرش بالمرأة باستثناء زيادة صور العنف الموجه للمرأة فى المناطق العشوائية والنائية.
فمجرد خروج المرأة المصرية من بيتها ووجودها فى الشارع تنتهك كافة حقوقها وتتعرض لكافة أشكال المضايقات سواء باللفظ أو بالفعل .

وينتشر التحرش الجنسى بشكل واسع داخل وسائل المواصلات المختلفة وخاصة الوسائل العامة ، مما يدفع بالعديد من النساء الى التخوف من ركوب وسائل المواصلات العامة .

ورغم استهجان المجتمع لهذا السلوك إلا أنه يحمل المرأة مسئوليته ويتهمها بمحاولة إغواء الرجال، ورغم تخصيص بعض عربات مترو الانفاق فى القاهر ومترو مصر الجديدة ، وترام الاسكندرية للسيدات ، وتخصيص بعض أتوبيسات النقل العام لخدمة الطالبات فقط . إلا أن هذه الأماكن المخصصة للسيدات لا تكفى مما تضطر معه النساء إلى ركوب العربات المختلطة مما يعرضها للتحرش بشكل مستمر بل ويزيد توقيع الكلام عليها إذا تعرضت للتحرش – بدعوى وجود أماكن مخصصة للسيدات)

ج- العنف ضد المرأة في العمل

قوانين العمل المصرية تكفل المساواة في علاقات العمل بين المرأة العاملة والرجل العامل – فهي تقر وتعترف بالأجر المتساوي وبالحقوق الأخري الخاصة بالترقيات والعلاوات والإجازات وكافة الحقوق التأمينية الأخري .

ولكن فى الكثير من المؤسسات الخاصة يوجد تمييز على أساس نوعى من حيث الأجر الذى يتفوق فيه الرجل عن المرأة بالرغم من قيامها بالعمل ذاته.

[26] تقرير الامن القومى ، 1995

أيضاً يفرض المجتمع على المرأة القيام بأدوار بعينها ويحصرها فيها، وهى فى الغالب أمور تقليدية بسيطة لا تحتاج إلى مهارات عقلية ، وترتب على حصرها فى أدوار بعينها نقص الخبرات والمهارات اللازمة لها ، كما يحرمها من القيام ببعض الأعمال والأدوار بدعوى أن الرجل هو المكلف بالانفاق عليها فلا داع لخروجها للعمل لكسب المال ، بالرغم من أن عدد الأسر التى تعيلها النساء ووصل إلى 25% من الأسر المصرية [27]، وأن المرأة مسئولة على الانفاق على أسرتها وتقوم بدور الأم والأب معاً .

تعمل النساء فى قطاع الزراعة بنسبة (42%) [28]من إجمالى قوة العمل النسائية ثم المرتبة الثانية وهى (40%) تعمل فيها المرأة فى مجال التعليم والصحة، أى أنها تعمل فى الأنشطة الاقتصادية التقليدية وتساهم بنسبة (82%) والجزء الباقى يقتصر على المساهمة فى قطاعات التمويل، والبناء والتشييد والصناعات التحويلية . بينما الذكور الذين يعملون بالبيع والخدمات هى (14%) فقط . وتتركز النسبة الكبرى من عمالة الذكور فى المهن المتطورة .

وتذكر احصائيات وزارة التنمية الادارية .مركز معلومات الوزارة 2000 أن مجمل العاملين بالحكومة فى القطاع الاقتصادى بوزارة الكهرباء والطاقة بلغ عدد الرجال (88,5) ، بينما النساء (11,5%).وفى وزارة النقل والمواصلات والطيران المدنى (95,2%) للرجال بينما النساء (4,8%)0 وفى وزارة الاسكان والتشييد (88,4%)للرجال بينما النساء (11,6%) . وفى وزارة الدفاع والأمن والعدالة (94,9%) للرجال، بينما النساء (5,1%) وفى وزارة التعليم والبحوث والشباب (62,9%)للرجال ، بينما النساء (37,1%)وفى وزارة التموين والتجارة الداخلية (59,6%) للرجال، بينما النساء (40,4%) وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية (56%) للرجال ، بينما النساء (44%) 0

وأن جملة النساء العاملات فى القطاع الاقتصادى بلغت (26,3%) بينما جملة الرجال العاملين فى نفس القطاع بلغت (73,7%) .

كما كانت احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن نسبة النساء المعنيات فى

جدول رقم (4) يوضح وظائف الإدارة العليا بالحكومة وقطاع الأعمال والقطاع العام إلى إجمالى العاملين فى الأعوام 1998-1996-1999-2000 كالتالى :

الوظائف العليا	1988	1996	1999	2000

[27] انظر تقارير الفلاحة المصرية –اصدارات مركز الارض لحقوق الانسان –القاهرة 2002
[28] انظر تقرير اوضاع المرأة فى الريف المصرى، مركز الارض لحقوق الانسان ، القاهرة 2002

درجة وزير	1,4	2,6	2,8	3,0
نائب وزير	3,0	3,2	6,0	
مدير عام	8,8	17,5	21,6	26,0
كافة الوظائف العليا	7,3	15,3	19,5	23,1

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء

والأرقام الرسمية الموجودة تتحدث عن نفسها ، حيث نجد أن المرأة المصرية تعانى من التمييز فى العمل واستبعادها من المراكز القيادية والوظائف الماهرة وتكدس أغلب النساء فى الوظائف الفنية التى لا تحتاج إلى مهارات وتدريب

وتلك النسبة تمثل العاملات فى القطاع الحكومى وقطاع الاعمال فقط أما النساء العاملات فى القطاع الخاص، والقطاع غير الرسمى والهامشى وهن الغالبية العظمى من النساء المصريات ، واللاتى يعملن فى ظروف عمل صعبة ومرهقة وبدون أى ضمانات تعاقدية أو تأمينية بالإضافة إلى تعرضهن للاعتداء عليهن سواء بالضرب أو التحرش الجنسى أو الاغتصاب . فخادمات المنازل أو العاملات الزراعيات فى المزارع والمصانع الصغيرة والمحلات الصغيرة يتعرضن للعنف الجسدى والجنسى والنفسى سواء عن طريق الاغتصاب والتحرش الجنسى والضرب والاهانة وعادة ما يتم دون مساءلة أو عقاب لأن النساء اللواتى يلتحقن بهذه الأعمال لا يكون لديهن الوعى الكافى للمطالبة بحقوقهن ولا يكون عملهن نظامياً عن طريق عقود واتفاقيات بقدر ما يرتبط برضا صاحب العمل عنهن،وهو ما يجعلهن يتعاملن مع هذا العنف على أنه أمر واقع لا مفر منه ولا سبيل لمواجهته.

فالتمييز ضد المرأة العاملة يتم في إطار توجهات فكرية مجتمعية غير مستندة علي نص القانون . وذلك بالنسبة للنساء العاملات في القطاع الحكومي والقطاع العام والخاص الكبير وهن أقلية بين النساء العاملات ، بينما تستمر أغلبية النساء العاملات يعملن في ظل التمييز .

وعلى ذلك فالتمييز ضد المرأة في سوق العمل لم يرد في نصوص القانون أو روحه بالنسبة للنساء العاملات في القطاع الرسمي الخاص أو العام أو القطاع الحكومي إلا أنه عاش وعايش المرأة العاملة في التطبيق والممارسة في هذه القطاعات 0

إن التمييز ضد المرأة العاملة يظهر بوضوح في توزيعها علي مجالات العمل المختلفة وعلي أنشطتها وعلي المستويات الوظيفية التي تصل إليها – وهو تمييز موجود في جهاز

الدولة وفي قطاع الأعمال وفي القطاع الخاص – وهو تمييز غير قانوني وناتج عن ثقافة مجتمع سائدة تجاه النساء العاملات .

إن التمييز الأكثر وضوحا يحيط بعمل المرأة العاملة المصرية في القطاع الغير رسمي وهو القطاع الذي يضم العدد الأكبر من النساء العاملات في الريف وفي الحضر . ويؤثر بشكل سلبي علي باقي القطاعات التي تعمل فيها المرأة وهو القطاع الذي تبقي فيه الغالبية العظمي من النساء فيه قريبات من خط الفقر وطالما كان هذا القطاع هو الأكثر استيعابا للنساء العاملات بأجر ولكن بدون عقود .

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

"قرية صفط العرفا تبحث عن النور"

سوف نستعرض فى هذا الجزء مشكلات هذه القرية وذلك من خلال استعراض لملفها وأوضاع المرأة فيها وعلاقة ذلك بمشكلة الارض وبعض نماذج الحالات ، نستعرض بعض النتائج التى خلصت اليها الدراسة والتوصيات المختلفة لتحسين أوضاع القرية والنساء فيها

أولا: ملف القريه

1 #التاريخ والنشاء

يرجع تاريخ نشاه قريه صفط العرفا التابعة لمركز الفشن بمحافظه بنى سويف الى مئات السنين حيث انه لا يوجد تاريخ واضح لنشاتها يعرفه اهاليها ولاحتى فى المستندات الرسمية اشتهرت القرية منذ قديم الزمن باهتمام أهاليها بعمليه التعليم حتى أصبحت فى فتره الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى المصدر الأول لتخريج عدد من فقهاء وائمه المساجد بالمنطقة وترجع تسميتها الى نفس السبب سالف الذكر هو يعنى صفوه العلماء أو صفوة المعرفة صفط العرفا هى الصياغة التى انتهت اليها أهالى قرى الجوارحتى سار الاسم الرسمى والمعرف عن البلده

2 #الموقع والمساحة وعدد السكان

تبعد القرية عن مدينه الفشن بحوالى 5كم و هى المركز التابع لمحافظ بنى سويف التى كان يتبع لمديريه المنيا حتى أخر الستينيات من القرن الماضىضمه الى محافظ بنى سويف فى ظل التقسيم الجديد الذى تم بمعرفة الدولة فى الفترة الاخيره وتحاط القريه من جهات ثلاث بالأراضى الزراعية التابعة لزمامها والجهة الرابعة التى تقع فى شرق القرية يمثل مدخلها الرئيسى والوحيد ويربطها بالطريق الزراعى الذى يصل مدينه الفشن بمدينه العدوة التابعة لمحافظه المنيا هو الفاصل من القرية وبين قريه صفط النور وهذا هو حدها الشرقى أما عن حدها الغربى فهو عذبه محمود كامل وفى الحد البحرى لأراضى القرية تقع عذبه السنا يره الحد القبلى بها تقع عذبه عسقلان

وتقدر المساحة السكنية للقريه 3000 فدان تقريبا لهذا تعد القرية من القرى المصرية كبيره المساحة ويعيش على هذه المساحة يقارب من 90 ألف نسمه يسكنون فى سته الاف منزل بمعدل يترواح ما بين 10 الى 20 فرد للمنزل الواحد يمثلون ما يصل الى ثلاثة أجيال ويرجع

هذا الى انه مازال الابناء يتزوجون ويعيشون فى منازل الاسره بسبب الوضـــع الاقتصـــادى السئ الذى يعيشه أهالى القرية ويضعف من قدرتهم على الاستقلال بمنزل خاص بهم أو حتى الاتفاق وتحمل مسئوليه المعيشه . ووفقا لاحصائيات مركز المعلونات بالقرية فالمرأه تمثـــل 50,5% من عدد سكان القريه .

3 #الأراضى الزراعية ومساحتها

ثلاثة آلاف فدان هى المساحة الزراعية لقريه صفط العرفاوتعتبر من المساحات الكبيرة نسبتا بالمساحات الزراعية للقرى المصرية وهذه المساحة تتميز بجوده ترتبها ووفر إنتاجها تلـــك المساحة بزرع جميع الأهالى أو تعتبر المصدر الأساسى لاهالى القرية وتوزع ملكيه الأرض على نحو حوالى 90% من المساحة بيد 50فرد تقريبا امااالـــ10% الأخرى موزعه على عدد من الأهالى بدايتين من قيراط حتى 5 أفدنه أهم الملاك بالقرية السيدة منى محمد حسن وتمتلك 370 فدان هى أيضا تمتلك عذبه محمود المجاورة بصفط العرفـــا وكانـــت موزعـــه علـــى الفلاحين وفقا لنظام الموجره وفقا للقانون الإصلاح الزراعى استردتها بعد تطبيق القـــانون 96 لسنه 92 وكانت نسبته المستأجرين تقدر بحوالى 200 فلاح من فلاحى القرية أى 200 أسره يتعايشون من خلال وتعيش السيدة/ منى بالقاهرة وتشرف على هذه المساحة مـــن مـــن خلال وكيلها المحامى المقيم بمدينه الفشن وهو يشرف على تأجير الأراضى بالنظام الجديـــد والأسعار الجديدة التى تصل الى 2000 جنيه للفدان وهي ليس لهـــا أي علاقـــة بـــالارض ولابزراعاتها وهي حصلت عليها عن طريق الميراث من كلا من والدها وزوجهـــا المتـــوفي 0كما ان هناك فردان يمتلك كلامنهما110 افدان وهما محمد محمد عبد اللطيـــف الجمـــل يمتلك 105 فدان كما ان حوالى 20 فرد يمتلكون اكثر من 50 فدان من بنهم السيد محمد الذى يمتلك 90 فدان كما ان 30 فرد يمتلكون ما بين 10:50 أفدنه أيضا هناك حوالى ألـــف فـــرد يملكون اقل من فدان كما هو مبين فى جدول رقم

وكانت تقريبا كل المساحة المملوكة مستأجره للفلاحين بنسبه مختلف ولكن وبفعل القانون ثم استرجاعها الى الملاك وبسبب زيادة قيمه الإيجار الزراعى قله نسبه المســـاحات المســـتاجره ويسبب عدم قدره كثير من الفلاحين على دفع قيمه الإيجار وبذلك تحول عدد كير من الفلاحين المستأجرين فى السابق الى عمال زراعيين

<u>– جوده الارض بالقريه</u>

تتميز قريه صفط العرف بجوده اراضيها واتعدام نسبه الملوحه بها فهى فى حالـــه مســـتوى متقاوقه الجوده والخصوبه وهذا ما يؤدى الى ارتفاع القيمه الايجاريه للفدان بالقريه وايضـــا يميزها ارتفاع القيمه الانتاجيه وهذا يظهر فى فى التنوع الواضح للعديـــد مـــن المحاصـــيل

الزراعيه ولكن فى الفتره الاخيره اصيبت الاراضى بما يصدق عليها انها اصبحت فى حاله اعباء ويرى بعض الفلاحين ان السبب يرجع الى الكيماوى والمبيدات الصناعيه التى يرون انها تصيب الارض بحاله من التدهور مع ان استخدام السماد البلدى الذى كان يستخدم فى الماضى كان يحافظ على مستوى الجوده والخصوبه للاراضى الزراعيه مضاف لذلك عدم قدره الفلاح على خدمه الارض بالشكل اللازم بسبب ضيق ذات اليد

4 عائلات القرية

العمر الزمنى للقريه الذى لا يستطيع أحد تحديده العدد الكبير للأهالى العشرة الطيب الطبيب التى يتمييز بها الريف المصرى كل هذا ادى الى التشابك الشديد بين اهالى القريه بعضهم البعض وذلك عن طريق عمليات النسب المتبادله بين عائلات واسر القريه 0

ورغم من ذلك فما زال هناك بيوت بالقريه يتعامل معها على انها ممثله لعائله بعينها0

فهناك اربعه عائلات اساسبه بالقريه هم اكبرو اهم العائلات من حيث العدد ونسبه امتلاكهم او تفوذهم ذلك هو الترتيب الخاص بهم من حيث العدد النفوذ ونسبه الملكيه

اولا: الشوكه : فهى اكبر عائلات القريه من حيث العدد وكماقال لنا بعض اهالى القريه فهى من اقدم العائلات بالقريه0

ثانيا: الشيخ وهى تاتى فى المرتبه الثانيه ولنفس الاسباب وتتميز بوجود عدد من المستشارين والاطباء من ذوات الاصول بهذه العائله وبالرغم من ان هناك عدد من المستشارين ولكن عائله الشيخ تفوقها فى عددهم0

ثالثا: عائله الحاج سيد وهى صاحبه الترتيب الثالث بين عائلات القريه من حيث العدد ولكنها تفتقد النفوذ فلا يوجد بين ابنائها اشخاص يعملون بالمواقع الحساسه مثل العائلتين السابقيين

رابعا: عائله ابو سالم بالرغم من انها تاتى فى الترتيب الرابع كما هو انها تتميز بهيمتها الكامله على كرسى العمديه منذ قديم الزمن ولكن يتميز اهلها بالحياديه الشديده ويرجع البعض السبب لرويتهم لضعنهم بين عائلات القريه الثلاثه الاخريات مما تضطرهم للتعامل بهذه الطريقه

5 البيئه الاساسيه بالقريه

أ -**الكهرباء**

تم توصيل شبكه الكهرباء بقريه صفط العرفا منذ عام 1973اى منذ ما يزيد على 30 عام مازال هناك عدد من اهالى القريه ليس لديهم القدره على الاشتراك فيها ويرجع هذا للتكلفه الباهظه بالنسبه لهم فى عمليه الاشتراك تكلفه الاشتراك لتوصيل والفاتوره الشهريه اما عن المشتركين فهم دائمين الشكوى بسبب ارتفاع المبالغ مقرر دفعها بالقاتوره الشهريه فى

الفتره الا خيره وخاصه لدى من لاتزيد استخدماتهم كما ان هناك اعداد كبير من الاهالى يفتقد وجود الاجهزة الكهربائيه ويكتفى بعمليه الا ناره بالرغم من وجوداغلب هذه الاجهزة بدايتن من الغسالات والثلاجات الى الاطياق الهوائيه والكمبيوتر

ب_ مياه الشرب

تم توصيل شبكه المياه بالقريه فى اوائل الستينات القرن الماضى هذا بعدما قدم الاهلى العديد من الشكاوى للمسئولين وكذا بعد تعهدم بتقديم بعض المساعدات الماديه فى عمليه التوصيل ولم يجدو استجابه الا بعد ما تم التوصيل من خلال المشروع الفلندى الذى ساهم فى تقديم التكلفه لبعض اشكال التنميه بالمنطقه وبارغم من هذا مازال العديد من الاهالى يعتمدون على الحنفيان العموميه او على المياه الجو فيه من خلال السحب بسبب عدم قدرتهم على دفع المصروفات الخاصه بعمليه التوصيل وغياهب الاجراءات مع المجلس القروى التابعين له هذا مع عدم اكتمال عمليه التنقيه الكامله للمياه يسبب ضعف محطه المياه المقامه على نهر النيل على حدود قريه القضابى التابعه لنفس المركز رغما من التكلفه الباهظه التى صرفت على المحطه الا انها مازالت تعانى من المتابعه الجيده لعمل الموظفين الدائمين قطع المياه لاكثر من مره ولفترات طويله خلال اليوم الواحد0

ج- ***التليفونات***

من قبل عامين لم يكن بالبلده الا تلفونا واحدا يتصل بمركز شرطه الفش وكان موجود بمنزل العمده الا انه فى او اخر عام 2001 تم توصيل عدد من الخطوط بالقريه بعد ماتم انشاء سنترال صفط النور القريه المجاوره تمتع بينهم من هم ذات وضع مالى معين واقتصر على ملاك الارض بشكل اساس والقله القليله من الاخرين وعدد هذه الخطوط لايتجاوز الـ70 خط من بينهم من كان قد تقدم بطلب الاشتراك منذ منتصف التسعنيات واضطر للتوصيل رغم عدم وجود رغبه حاليه لديه بالتركيب بسبب احساس بانه زائد على قدرته وبالتالى فئه المستغين لهذه لخدمه لايمثلون سوى ما يقل عن1% من الاهالى هذا مع ان هناك عدد استغنى عن طلبه السابق

د- ***الصرف الصحى***

واحد من اهم الاسباب وراء زياده عدد من الامراض المعديه هو عدم وجود شبكه للصرف الصحى بالقريه كمثليتها من قرى الجوار هذا يدفع الاهالى الى القيام بحفر خذانات للصرف لدورات المياه بالمنازل تلك التى تفتقد العديد من الوسائل الصحيه مع عدم وجود تلك الدورات عند العددين من اهالى القريه وبالرغم من تقديم بعض المعونات للحكومه المصريه مثل المشروع الفلندى خاصه الحكومه المحليه محافظه بنى سويف من اجل تغطيه معظم قرى مركز الفشن الذى اخيتر ضمن بعض المراكز الاقليميه لتطوير وتنميه البئيه الاساسيه بها

الا ان ايادى الفساد طالت هذا المشروع بدايتين من الفاسدين من رجال الحكومه الذين اعطوا المشروع لبعض الشركات دون عمل اى تحريات كافيه عن هذه الشركات او عن اصحابها ومدى مصرفتيهم مما ادى لحدوث عمليات نصب من قبل بعض المقاولون هناك ما يقال حول تورط عدد من القيادات التنفيذيه فى هذه العمليات المهم فى الامر ان اهالى القريه يفتقدون التمتع بشبكه للصرف الصحى مما يؤدى لانتشار الكثير من الامراض مثل الدسونتاريه وبعض امراض العيون . وهذا مما يذيد من الاعباء علي المرأه فهي تضطر لحمل المياه الغير نظيفة لخارج المنزل وغيرها من اشكال تحمل المسؤليه .

ز-المدارس

تمتع القريه بنسبه عاليه من المتعلمين نسبئن بالقرى المصريه تصل الى 70% من الاهالى موزعون على النحو التالى

20% حاصلون بالمؤهلات العليا

2% حاصلون بالمؤهلات فوق المتوسطه

55% حاصلون بالمؤهلات المتوسطه

3% حاصلون على الاعداديه

ويرجع ذلك لما ذكرناه فى السابق للاهتمام الغير عادى بالعمليه التعليميه من قبل الاهالى هذه النسبه تتناقص فى السنوات الاخيره يسبب ازدياد نسبه المتسربين ويرجع ذلك الى تدهور احوال المعيشه للاهالى وتفشى حاله البطاله بين المتعلمين والغير متعلمين بفعل قانون العلاقه بين المالك والمستاجر تسبب فى فقدان ما يزيد عن 90% من الاهالى لاراضيهم كما اثر على قدرتهم على الانفاق على العمليه التعليميه وخاصه بعد ازدياد تكلفه العمليه التعليميه على كاهل الاهالى للنقص الشديد فى دخول الاهالى ومع كل ذلك فان الخدمات التعليميه غير مناسبه للشغف لدى اهالى القريه فالفصول المنلاسقه والمتكدسه بالطلبه بنسبه تصل الى 70 تلميذ فى الفصل الواحد مما يقلل من قدره التلاميذ على الاستيعاب فالقريه بها مدرستين ابتدائى و مدرسه واحده للمرحله الاعداديه فاول مدرسه انشئه بالقريه منذ عشرين عاما وكانت واحده من مدرستى المرحله الابتدائيه مدرسه صفط العرفا الابتدائيه اقيمت المدرسه الثانيه منذ ما يقرب من عشر سنوات ولم نتشا المدرسه الاعداديه الا فى عام 1994 هذا بعد تحمل الاهالى جزاء من التكلف والمدرسه الواحده بالانيدائيه نحوى 2000 تلميذ والمدرسه الاعدادى بها ما يزيد عن 3200 طالب اما عن المدارس الثانوى فهى موجوده بمدينه الفشن وتكلف الفرد نصف جنيه فى الذهاب والاياب والمشكله هى قله عدد المواصلات . وبالرغم منما يشبه التساوي بين نسسبت البنات ونسبت البنين في المراحل الاولي من العملية التعلمية الا ان هناك عدد كبير من الفتيات يضطررنا لترك الدراسة مجبرين وفي اغلب الاحوال يرجع

السبب الي الظروف الاقتصادية أي عدم قدرة الاب الانفاق علي جميع ابناه ودائمـــا متكـــون الفتاه هي الضحيه .

هـــ المستشفيات والعيادات البيطريه

توجد وحده صحيه بالقريه منذ ثلاثين عام تقريبا ولكنها تفتقد العديد من الامكانيات لا يوجـــد بها سؤى بعض الادويه التى لاتصلح الاللقليل من امراض مثل الاسبرين النوفالجين البنسلين وبعض المضادات الحيويه و مطهر للجروح الطفيفه ويوجد بها طبيب امتياز خريج حـــديث لايملك الخبره الكافيه لتشخيص وعلاج الكثير من الامراض مع عدم وجود حجرت عمليات ولذلك يضطر المريض بمرض شديدا او لمصابين للانتقال الى مستشفى الفشن العام التى تفتقد هى ايضا العديد من الخدمات العلاجيه التى تضطر تحويل الكثير من الحالات الى مستشفى بنى سويف العام التى تبعد من القريه ب60 كم تقريبا . وعند تعرض النساء لحالات الولاده يواجهون الامرين بسبب عدم وجود وسائل مساعدة او كما يحدث في اغلب الاحـــوال عـــدم وجود الطبيب لاقامته بالاجازة او ايظرف اخر ممـــا يضـــطرهن اللجـــؤ للدايـــة اوالغيـــر متخصصين مما يعرضهن للعديد من المخاطر .

و مراكز الشباب

وفقا للحسبه الانتخابيه واحتياجاتها اضطر عضو مجلس الشعب الحالى عن مركز الفشن على عبد الفضيل وابن قريه البرقى الموجوده بمنطقه الغروب والتى بتعد عن قريه صفط العرفا بما لا يزيد عن 3كم وتحت ضغط شباب القريهالذىاعلن عدم اعطاه اى صوتا من اصـــوات الشباب الالمن يقوم بالعمل على انشاء مركز شباب بالقريه تستطيع ان تمارس مـــن خلالـــه بعض الانشطه فاستطاع مرشح الحزب الوطنى الذى يملك كثير من النفوذ بسبب عمله فـــى مبنى رئاسه الجمهوريه ان ياتى بالموافقه على ميزانيه تعدلها لانشاء مركز شـــباب صـــفط العرف على قطعه ارض تملكها الدوله وتابعه لهيئه الاصلاح الزراعى وعـــين فيـــه عشـــره موظفين منهم 8 من ابناء القريه واثنين من مدينه الفشن ولكن المركز لا يمارس فيه ســـوى نشاط كره القدم وتربيذه للعلب للعب البينج Bong . ولاتوجد ايا الفتيات يمرسن ايا نشاط من الانشطة داخل المركز ولاخارجة ويرجع ذلك لعدة اسباب اولهما : عدم وجـــود انشـــطة بالمركز تناسب الفتيات في ظل الثقافه السائدة وخاصة في صعيد مصر .

ل المساجد

هناك خمسه مساجد بالقريه تابعين جميعهم لوزاره الاوقاف اقيم منهما اثين من قديم الـــزمن عن طريق تبرعات الاهالى وبداء كمصلى صغير و عبرا السنوات تطـــورا الا ان وصـــلا ا لمساجد كبيره ضما لوزاره الاوقاف متذ اراضى التمنينيات وفى ال 20 سنه الاخيره ثم بناء

المساجد الثلاثه الاخرى ويعمل وبكل مسجد مقيم للشعائر وامام وخطيب وجميعهم من ابنـــاء القريه

م الاسواق

لا يوجد بالقريه اسواق ويعتمد الاهالى على عمل بعضهم فى جلب الخضرو والفواكهه مـــن الفشن ويبتا نونها من خلال مفروشات صغيره تحتوى على منعذه وميزان بلدى صغير كما ان هناك عدد من تجار الحبوب الماشيه يمارسون عمليات البيع والشراء من خلال منازلهم اما الاعتماد الرئيس لهم على سوقين اساسين هما سوق الفشن الذى يقـــام كـــل ســـبت مـــن الاسبوع وهوبه كل شئ من حبوب وتوابل ،خضر و ماشيه وايضا سوق ابسوج الذى يقـــام كل الاربعاء من الاسبوع

ى النقل والمواصلات

ترتبط القريه بشكل اساسى بمدينه الفشن بنقل الاهالى لها عن طريق 8 سيارات ميكروبـــاص و11 سياره ربع نقل يملكونهم اناس من اهل البلده يتعريفه تقدر ب25 قرش فى الذهاب ومثلها الاياب وكان هناك اتوبيسا عاما يعمل ولكنه توقف منذ عشر سنوات والاهالى لايعلمون ما هو السبب ولذلك يضطر الاهالى لاستعمال السيارات الربع نقل فى عمليـــات الانتقـــال ممـــا عرض النساء للعديد من التحرشات اثنا ركوبها وتعمل السيارات من الصباح الباكر حتـــى الخامسه بعد الظهر وبعدها يضطر الاهالى لتا جير السيارات بمبلـــغ 7 جنيهـــات للمشـــوار الواحد

6- الوحده المحليه

يتبع القريه لوحده ابسوج المحليه التى تبعد عن القريه بحوالى 3 كم وتضم 9 اعضـــاء مـــن اهالى القريه لاعضاء المجلس ويرجع هذه العدد الكبير الى عدد السكان الذى يمثـــل اكبـــر القرى التابعه للوحده المحليه من حيث المساحه وعدد السكان وعن دور المجلس فـــى حيـــاه القريه فكانت المفاجئه ان هناك عدد كبير من القريه لا يعرفون من هـــم اعضـــاء المجلـــس المحلى التابعين له يقولون عنهم انهم لايمثلون الا انفسهم ويتم تعينهم وفقا لرؤيـــه الحـــزب الوطنى بالفشن ولم يجرا اى انتخابات وجميعهم ياتى بالتزكيه ويقول الاهالى ان العمليـــه الانتخابيه بها تشكيك فى حياويتها ويقولون ان بها الكثير من الالاعيب كمـــا ان الاهـــالى بفتقدون الوعى يدور الوحده المحليه الناتج عن طريق سلبيه اعضائها فى مواجهه الكثير من المصائب وان معلوماتهم عنها تتوقت عند توقيع الاوراق الخاصـــه يتحقيـــق الشخصـــيه او شهادات الفطر التى ازداده موخرا مع تقديم طلبات الكهرباء و المياه ومـــع هـــذا فهنـــاك شكاوى من معانتهم والحصول على هذه التوقعات كى فى يحصلوا على الختم المطلـــوب . ولاتوجد امراه واحده عضوة والمجلس لايوجد به سوي ثلاثة موظفات فقط .

7- بنك التنميه والائتمان الزراعى

علاقه فلاحين القريه ببنك التنميه والائتمان الزراعى واحده من اهم المشـــاكل المطروحـــه و يقدر عدد المفترضين بـــــــــ حوال 2500 شخص وتصل نسبه المتعثرين فيهاالى مـــا يزيد عن 1500 شخص اصبحوا مهددين بالحبس بسبب تعثـــرهم فـــى ســـداد الاقســـاط المستحقه وهذه المشكله واحده من المصاعب التى جدت علىاهالى القريـــه ويبـــداء تـــاريخ دخولها فى قائمه الصعوبات منذ عام 97 بعد تطبيق القانون 96لـــ ـــ92 الذى ادى الى افتقاد عدد كبير من الاهالى لمصدر الرزق الوحيد الذى كان لديهم هذا بالاضافه لافتقادهم للحيـــازة التى توهلهم لامكانيه الاقتراض مره اخرى حتى يستطيعوا ان يسوو او ضاعهم مع البنك كما كانوا يفعلون دائما وازدادت الازمه ووصلت لدرجه الا لهم لدى الاهالى بعدما حكم بحـــبس عدد من الاهالى نقذ على عشره افراد من القريه ويضيفوا الاهالى انه بالرغم مـــن الفائـــده العاليه التى تقع عليهم نتيجه الاقتراض الا انهم كانوا يستطيعون ان ينفذ ابها بعض المشاريع وخاصه المشاريع المرتبطه بالثروة الحيوانيه ولكن فقد انهم للحيازه زاد من تقـــاقم ازمـــتهم ويقول واحد من الفلاحين لااعرف كيف يفكرون من وضعوا هذا القانون بالرغم من انه كان من الاهم فى هذه الايام التى نعيشها ان يحق لنا الاقتراض وخاصه بعد فقد اننا لمصدر الدخل ووضعها جميعا فى ايدى الاغنياء ان ويحق لنا الاقتراض لايجـــاد فـــرص للـــرزق هـــذا بالاضافه لمساعدتنا على الاصراف على العمليه الزراعيه فى ظل ارتفاع اسعار الايجـــارات الزراعيه ارتفاع اسعار التقاوى والكيماويات ويقول بعض الاهالى ان مـــن الضـــرورى ان يتوقف عداد الفوائد على من فقدوا حيازتهم خاصه ماتسمى بالفوائد المركبه التـــى تضـــيف عبئا على اعبئنا ونحن فى هذه الظروف وعن ما يقدمه البنك عن ذلك يقول الاهالى أننـــا لاتعرف دورا اخر للبنك سوى عمليات القرض وخاصه بعد ان توقف عن امداد نا بالتقـــاوى والكيماوى وباسعار كان كما يحدث فى السابق وخاصه قبل تسعنيات القرن الماضـــى عـــن مجلس الاداره وكيفيه تشكيله بدون انه يتم من خلال تعينات الدوله وهذه هو علمهم عنـــه لا يعملون اذا كان لهم دورا اخر اولا 0

8-الجمعيه الزراعيه

اجمع كل الاهالى على توقف الجمعيه الزراعيه عن تقديم ايامن مستلزمات الانتاج منذ اوائـــل التسعنيات ويقولون ان الجمعيه اختصرت عملها من ذلك الوقت على الحيـــازات وتحديـــدها وتحرير عقود الايجار على اصحاب الحيازات الكبيره توجد الجمعيه الزراعيه بقريه صـــفط العرفا منذ ما يزيد على النصف قرن هى الان تعمل من خلال مديرها الذى يمتلك 30 فـــدان ويدعى ربيع حسن حسين و ثمانيه عشر فردا منهم حوالى ثمانيه افراد من خارج القريه

وكانت الجمعيه فى بدايه انشائها وحتى نهايه الثمانيات تقدم العديد من الخدمات للفلاحين (التقاوى الكيماويات المبيدات) وكذا تقديم العديد من الارشادات الزراعيه للفلاحين ويداء يتضائل دور الجمعيه اصبح عددين من الفلاحين كبير لا يتعاملون معها بعد فقدا نه للحيازة وخاصه بعد تطبيق القانون الذى افقدما يصل ل 425 الف فلاحين وفقا للاحصاءات الحكوميه فى بر مصر كله ويؤكدا اهالى القريه ان هذا كان دورا كبير فى تدهور العمليه لزراعيه وثاثيره الواضح عليهم .

9-الحياه السياسيه بالقريه

تتميز قريه صفط العرفا عن قرى الجوار بعدم وجود اى تاثير للجماعات الاسلاميه هذا وخاصه ان الجماعات الاسلاميه كان لها تاثير فى معظم حركه الجوار رجع هذا السبب الى حاله الاعتدال الدينى الناتج عن وجود عدد من خريجى الازهر ومن يعملون كائمه فى مساجد المنطقه ككل مع عدم وجود مسيحين بالقريه ايضا لا يوجد ايا من ارفرادها المقيمين فيها لهم اى ارتباط بايأ من احذاب المعارضه وعن الانتخابات لم يحدث اى توافق على مرشح بعينه من اهالى القريه ككل سوى لمره واحده وكانت فى دوره 95- 2000 وهو مرشح حزب العمل د صلاح عبد المتعال كأحد ابناء القريه الذى كان يعيش بالقاهره هو استاذ بكليه الاداب ولكنه لم يفذ ويرجع الاهالى هذا يسبب عدم رغبه اجهزة الدوله فى ذلك واستخدام الاساليب المختلفه ضده (كما روى اهالى القريه) وكان رد فعل الاهالى هو الوقوف بجوار المرشح المستقل فى هذه الدوره فى الاعاده ضد مرشح الحزب الوطنى وقد فاز المرشح المستقل سمير حليس المحامى الذى فاز بمقعد الفئات عن الدائره اثناء الانتخابات وقف عدد كبير من الاهالى مع مرشح الحزب الوطنى والعضو الحالى عن الدائره والذى كان يعمل برئاسه الجمهوريه وله العديد من الصالات والنفوذ الذى وعدهم بحل مشاكلهم مع بنك التنميه كما انه استطاع ان يحقق شرط الشباب قبل اجراء عمليه الاقتراع بانهم لايعطون صوتا من اصوات الشباب الا لمن ياتى لهم بموافقه لصالح مركز شباب للقريه ولكن سرعان ما ظهرت النتيجه لم يستطيع واحد ان الاهالى مقابله هذا المرشح حتى اجراء هذا البحث وذهب هو و وعوده الى الخواء

10- فلاحى القريه والقانون 96 لسنه 92

وفقا للاحصائيات فهناك ما يصل الى 95% من اهالى القريه تاثيروا بفعل قانون العلاقه بين المالك والمستاجر الذى ادى بحوالى 90% من الاهالى من فلاحين يملكون حيازات زراعيه للقطع المختلفه من الاراضى الى عمال زراعين وانعكس هذا كما هو واضح على العديد من نواحى الحياه الصحه التعليم والحال الاقتصادى

قريه صفط العرفا واساليب المواجها

كان الفلاحى صفط العرف قصه كفاجيه هامه عند تطبيق القانون ورغما من هذا لما ينجحوا فى الحد من تاثير التطبيق او يستطيعون عمليه التنفيذ وهذا يرجع الى الطريقه الوحشيه التى استخدمت فى مواجهتم وبدات القصه عند ما وضع اعلانا على حوائط الجمعيه الزراعيه يفيد بان الجمعيه لاتتعامل مع الفلاحين الذين يملكون حيازة وفقا للقانون القديم وانها لا تتعامل الامع ملاك الاراضى وانتشر خبر الاعلان وسط اهالى القريه وكان بمثابه النيران التى اشعلت داخل فلاحى القريه ودون اى فعل قصدى تجمع الاهالى عند الجمعيه للاستفسار عن حقيقه ومغذى هذا الاعلان وقاموا بمحاوره مدير الجمعيه الذى ظهر فرحا نظرا لانه يملك 30 فدان صاحب مصلحه شخصيه وتكلم مع الفلاحين بلغه المتحدى وكانت النتيجه هى هجوم الاهالى على الجمعيه وقاموا باشعال النيران فيها يعتبرا عن رفضهم لهذا القرار وقاموا بمنع دخول او خروج احد من القريه وهرب المدير الىمنزل العمده الحمايته من الفلاحين الغاضبين

وطلب منه إبلاغ الشرطه وقام العمده بدوره بابلاغ الشرطه ولكنها لم تستطع دخول القريه منذ الثانيه عشر ظهرا موعد و صولهم حتى الخامسه مساء بعد ما قاموا الملاك بالتنسيق مع بعض رجال الشرطه باشاعه انهم لن يسترجعوا اراضيهم وانهم سيتركون الوضع كما هو عليه وهداءت الاوضاع فى القريه بعد ان اطمئن قلوب الفلاحين وبعدها قام الملاك وعلى راسهم مدير الجمعيه بالارشاد على 50 شخص من اهالى القريه تم القبض عليهم بعدها قامت الشرطه بمحاصره القريه وفرض حظر تجول لمده ثلاثه ايام وقامت الشرطه بتعذيب المتهمين باشعال النيران والهجوم على مدير الجمعيه واستمر حبسهم لمده شهرين ولم يفرج عنهم الا بعد ان سلمت الاراضى للملاك وسحب العقود تحت التهديد بالحبس واستدعاء الشرطه وكانوا الايام الثلاثه الاولى التى قامت الشرطه فيها بمداهمه معظم منازل القريه وتخريبيها ويهدله المعترضين على ذلك هو المشهد الغالب لدى الاهالى . وتعرض عدد كبير من الاهالي للعنف الشديد من قبل رجال الشرطه وخاصة النساء اللواتي استخدمنا في بعض الاحوال كنقطة ضغط من اجل اجبار ذويهم علي تسليم الاراضي دون مقاومة .

11- مصادر الدخل بالقريه

كا غلب القرى المصريه تعتمد قريه صفط العرفا على الزراعه كمصدر اساس للرزق بالرغم من ارتفاع نسبه المتعلمين فهى يوجد بها حوالى 100 موظف بالوظائف المختلفه بداتين من مستشار ين مجلس الدوله وصولا الى عامل نظافه مسرورا بوكلاء النيابه 7 افراد والاطباء ايضا 7 اطباء كما ان هناك حوالى 35 فرديعملون بوزاره الداخليه من بينهم أمناء شرطه وبالباقى بالدرجات الادنى المختلفه مساعد رقيب عسكر ومع كل ذلك البطاله متفشيه بشكل

واضح وخاصه بين الشباب وكذا العديد من الفلاحين الذين فقدو اراضيهم وبسبب فعلى القانون ازداده الازمه حتى بين الشباب الذى كان يلجاء للعمل بالاراض بجوار الاسره بعد الحصول عن عمل لكن بعد القانون احيانا يضم رب الاسره الى طابور البطاله وكا لتالى يفقد البديل وهذا ما دفع عدد من الشباب ومتوسطى العمر ايضا والشيوح هجره القريه الىالقاهره او سكندريه او حتى المدن الساحليه او والمدن الصناعيه الجديده للبحث عن اى عمل من اجل ان يستمر فى الحياه هو واسرته كما قال لنا بعض الاهالى ما اكثر حالات الفشل فى الحصول على فرصه عمل ايا كانت ليتقوت من خلالها هو واسرته وكان لهذا انعاكسه الواضح فى عمليه الاجور للعمال الزراعين بالقريه التى تتراوح ما بين 3 جنيهات الى 10 جنيهات وهذا يتعلق بالوقت او نوع العمليه

فتصل الى 10 جنيهات فى فتره الجمع والتحفير فقط التى لا تزيد عن شهرين فى العام ويقولون الاهالى ان العشره جنيهات تلك لها نها تكون لفتره قصيره صغيره جدا ويكون العمل المقابل لها غايه فى الصعوبه ووقت طويل هذا مع مرور فترات طويله تصل للشهر دون ان يجد الكثيرا عمل وهناك 4 شهور فى السنه يقل فيها عمل الفلاحين الاجراء الى الا درجه الانعدام تماما وهى ما التحضير من محصولى فىالسنه ولايوجد بالقرية سوى مالايذيد عن10% من العاملين من النساء في الوظائف الحكومية . كما ان هناك 7 % من اسر القريه العائل الاساسي لهم ا مراه .

12- الخدمات البيطريه:

اما عن العيادات البيطريه فلا يوجد عياده بيطريه بالقريه ويعتمد الاهالى على العيادات الموجوده بمدينه الفش وهناك طبيب ياتى للقريه اربعه مرات فى العام فقط

13-الضرائب العقاريه :

اهالي القرية يدفعون 24 جنية عن الفدان الواحد في العام ، ويقوم بتحصيلها صراف ياتي الي القرية ، وليس لديهم ما يدفعونه ، علي ايا من المنازل او الماكينات الزراعية .

ثانياً: أوضاع المرأة فى القرية

تمثل المرأة 5ر50 % من عدد سكان القرية وفقاً لاحصائيات مركز المعلومات بقرية صفط العرفا وتلعب دوراً هاماً فى عملية الانتاج الزراعى فهى تقوم بمشاركة الرجل فى بعض أعمال زراعة الارض بنسبة ليست كبيرة حيث نقوم بمساعدة الرجل فى عملية الانتاج الحيوانى خاصة فى تربية المواشى والدواجن وعمليات التجهيز للبذر وغيرها من الاعمال التى تسند اليها بالاضافة لدورها الاساسى فى الاعمال المنزلية الكاملة وتربية الأطفال ورعايتهم بما يضعها موضع الشريك الاساسى فى عملية التنمية الزراعية بالقرية والمجتمع .

ومع هذا فالمرأة تعانى التهميش رغم هذا الدور الكبير ويتم ايذائها وممارسة العنف ضدها ، كما أنها مستبعدة من كل المناصب القيادية بالقرية، أيضاً بالرغم من اهتمام القرية بالعملية التعليمية عن غيرها من القرى المصرية إلا أن الفتيات يكن الضحية الاولى لظروف الأهل المضطرين للاستغناء عن تعليم بعض أولادهم نتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية أو الثقافية ، تلك الأوضاع التى ترى أن الاولويات الاولى لديهم فى عملية التعليم تكون للأولاد وهذا يرجع لنظرة أهالى القرية المتمثل فى أن البنات مصيرهن الزواج وأن الزوج سيكون هو المسئول عن الاعباء المادية ،واعالة الاسرة بعد أن تكبر البنت ، وبالطبع تلك النظرة تؤدى بطبيعة الامر الى اعطاء الزوج العديد من الحقوق مثل ضرب الزوجات هذا الامر الذى يتفق عليه حتى عدد من نساء القرية انفسهن ، هذا بالاضافة لما يحدث لها فى مجتمع القرية من حيث النظر اليها على أن دورها لا يعتد به بالرغم من كل ما تقوم به من مشاركة فى الحياة العامة ، هذا بالاضافة للعديد من سلسلة القيم المحظورة على نساء القرية خاصة فى ابعادها عن عملية ادارة الارض أو حتى حيازتها باسمها ، كذا التقليل من دورها العملى وتخفيض أجرها عن ما يتقاضاه الرجل من نفس العمل فى عمليات الزراعة المختلفة , كما أن عملية الختان مازالت تجرى للاغلبية العظمى من بنات القرية مع اتفاق حتى الامهات على هذا وايمانهن بأن ذلك يمثل العفة والشرف للبنت ، وهن غير مبالين بما تسببه عملية الختان من اضرار ويرجع ذلك فى رأينا هذا الى كم المورثات الثقافية السائدة والتى تتعلق برؤية المجتمع للمرأة ودورها وعدم وجود توعية كافية عن الاضرار "صحية ونفسية " من المؤسسات المختلفة داخل القرية.

كما أن المرأة فى القرية تعانى من نقصان فى الخدمات الصحية المقدمة لها مما يعرضهم للعديد من المخاطر نتيجة اضطرارهن للجوء للداية فى حالة الولادة أو عدم قدرتهن التحدث

فى كثير من الاعراض البيلوجية أو النفسية التى تصيبهن بسبب امتناع عدد منهن للجوء للطبيب ، وأنه من غير المعقول أن تتفوه المرأة بما تعانيه من بعض الاشكاليات الصحية والنفسية.

هذا مع أن المرأة فى مجتمع قرية صفط العرفا تتعرض للتميز الشديد بينها وبين الرجل منذ طفولتها كنتيجة طبيعية للمورثات الهادفة والى التقليل من شأنها ومعاملتها بصفتها كائن لا حقوق له . ولا يملك الا الطاعة العمياء لذويهن إلا أن الكثير يرى أنه يجب تغيير مثل هذه النظرة لتعزيز دور المرأة فى التنمية والنهوض بالقرية .

ثالثاً: المرأة والارض والعنف بالقرية

نتيجة للسياسة الحكومية بمصر خلال العشرين عاماً الماضية حلت آليات السوق محل نظم التوريد الاجبارى للمدخلات والمنتجات الزراعية، عن طريق التقليل التدريجى لتدخل الحكومة المصرية فى عملية تنظيم القطاع الزراعى له وكان اصدار القانون 96 دليلاً على ذلك مما عرقل وصول مئات الالاف من المستأجرين للاراضى الزراعية رجالاً ونساءاً للارض وأدى ذلك لزيادة العنف بين اهالي القرية من الرجال والنساء .

وفى قرية صفط العرفا الامر لا يختلف كثيراً عما حدث فى الريف المصرى من جراء تطبيق تلك السياسات فالحصول على الاراضى الزراعية فى القرية يحدث عن طريق عدة مصادر الى جانب الشراء والارث ، فيمكن للناس الحصول على عقود ايجار رسمية وغير رسمية بالنقد أو المشاركة أو النصف من الملاك ...الخ. ولكن القانون الغى الشكل الرسمى فى سوق الاراضى فيما يتعلق بالايجار ودفع الأهالى وخاصة الملاك إلى التأجير بشكل غير مكتوب وبأية أسعار دون ضوابط أو معايير لقيمة هذا الايجار واتجاه الملاك بثقافتهم إلى التأجير للرجال القادرون على دفع الأجرة والمرأة فى القرية تعانى من عدم الحصول على الاراضى خاصة الفقراء منهم بسبب عدم قدرتهم على الدفع مقدماً تلك المبالغ الضخمة التى تصل الى 2500 جنيه ايجاراً للفدان الواحد ناهيك عن تكلفة زراعتها فى ظل ارتفاع اسعار الكيماوى والتقاوى وغيرها ، وكيف يمكن لمرأة معيلة للاسرة أن تقوم بتوفير هذه النفقات . كما أنها لا تستطيع وفقاً للقوانين السائدة أن تقوم برى الارض خلال الفترة المسائية ، هذا الأمر الذى يحتجن اليه بسبب قلة المياه فى بعض الاحيان .

كما أن معظم النساء فى القرية والتى ورثن بعض القراريط الصغيرة . لا يملكن الحرية الكاملة فى التصرف بها وأحياناً لا يتمتعون بخيرها .

كما أن المرأة فى قرية صفط العرفا لم تحصل أياً منهن على اراضى بديلة للقـــانون أو عـــن طريق مشروع مبارك للخريجين ، بالرغم من تقدم عدد منهن طالبين هذه الارض.

رابعاً: نماذج الحالة 🕮

سوف نستعرض هنا بعض النماذج التى تقابلوا معها باحثى المركز فى رؤيتهن لقضية العنف والارض وذلك على النحو التالى:

الحالة الاولى

الاسم : سنية

السن : 47 سنة

الحالة التعليمية: لاتقرأ ولا تكتب

الحالة الاجتماعية: ارملة

سنية هى العائل الوحيد لاسرتها المكونة من ستة افراد ، وهى تقوم بهذا الدور منذ عام 1993 توفى زوجها تاركاً لها اربعة من الابناء ووالدته التى تعانى من الظروف الصحية الســيئة . تعيش الاسرة فى منزل مكون من ثلاثة غرف وصالة ملحق به فسحة تقدر بمســـاحة 4م×4م وحوش لتربية المواشى والمنزل مبنى بالطوب اللبن ومسقوف بالخشب . وهـــى تمتلـــك 17 قيراط من الاراضى الزراعية ورثت منهم 12 قيراط عن زوجها ، خمسة قراريط كورث من ابنها، وذلك بعد أن فقدت فدانان كانا مؤجرين لها فى عام 1997 بسبب تطبيق القانون 96 ، وهى تدير اعمال الزراعة فى الـــ17 قيراط وأيضاً فى نصف فدان أخر وفقاً لنظام المؤاجرة الجديدة بقيمة ايجارية 1300 جنيه للمساحة المؤجرة .وتقول انها تقوم بزراعة القمح والبرسيم والذرة والخيار والبطاطس من اجل احتياجاتها الخاصة والبرسيم من أجل الجاموسة والحمار التى تمتلكهما أما عن الخيار والبطاطس فهى من أجل دفع القيمة الايجارية أو بمعنى أصـــح المساعدة فى سداده وعن مستلزمات الانتاج الزراعى ارتفعت اسعار المستلزمات الزراعيـــة أكثر من النصف مع ارتفاع الايجارات وما كانت تحتاج اليه من بذور وسماد ومبيدات كانت تشتريه من التجار بالتقسيط وخاصة بعد عدم توافرها فى الجمعية الزراعية التى تقول عنهـــا

🕮 يحتفظ المركز بالاسماء الحقيقية حرصاً على خصوصية الحالات

انها اصبحت لا تقدم لنا شئ تقريباً وانها لا تعلم شئ عن مجلس ادارتها ولا عن أسهمها التى تدفعها ، وعن اسعار الرى تقول انها ارتفعت أيضاً فالساعة وصلت لعشرة جنيهات ، وأن كل هذا زاد من اعبائها وانها خائفة من الاقتراض من البنك نظراً لما حصل للكثيرين من أهالى البلدة ، وتضيف انها رفضت التعامل مع البنك تماماً منذ وفاة زوجها ولا تعنيها شروطهم . ولا من يعملون فيه. لانها تحتاج أن تسير امورها بالشكل الذى لا يزيد من همومها وحول سؤال يقول ماذا عن الربح الذى تحصل عليه من خلال عملها

تقول سنية : أنا مقدرش أحدد المكسب والخسارة علشان أن مبفكرش فى الحكاية دى أو حسابها ، لكن الأهم إن أنا محتجش لحد، مع إن الحكاية دى بتحصل كتير لكن ربنا ما بينساش ،وحتى أولادى محدش فيهم بيشتغل إلا أنه بيساعدنى فى الارض أو البيت ، مع إنى أنا شايفة شغلهم ، ومفيش أى شغل ، حتى لما فكر حسين يسافر ليبيا من تلات سنين مقعدش غير تلات شهور علشان الحالة كانت وحشة هناك .

وعن اهم المشكلات التى تواجه سنية :

المشاكل كتير وبتحصل كل يوم أهمها ضياع الارض اللى كان جوزى مأجرها بعد ما اتقلبت البلد لساحة حرب سنة 97 ، وكتير من أهل البلد اتحبسوا واضربوا واتهانوا ، وبعد كده زيادة الايجارات اللى بعدت كتير من الفلاحين عن اراضيهم وبقوا يا اما عاطلين يزحموا البلد أو عمال فى الارض يشتغلوا كام يوم فى السنة أو ارزقية بين القاهرة والبلاد التانية الكبيرة .

وعن أهم مظاهر العنف التى تواجه سنية بصفتها أمرأة تقول: طبعاً انتوا عارفين ان الناس فى الصعيد شايفين إن الست ما تقدرش تزرع الارض أو تتدخل فى إدارتها (شغلها)" بشكل مباشر .وطبعاً قابلتنى مشاكل كتير اعترضوا على عملى وخصوصاً أهل جوزى اللى كانوا عايزين اسيبلهم كل حاجة . لكن أنا رفضت كل ده ومسلمتش من الهمز واللمز والكلام وشوية نصب، لكن أنا قدرت اتخطى كل ده واخليهم يعترفوا بقوتى على تحمل المسئولية ، كما أضافت انها لم تستطع ان ترفع يدها عن اعمال المنزل فهى فى نفس الوقت المسئولة الاولى عن كل شئ فيه رغم مساعدة ابنتها لها فى هذا الأمر . وأكدت سنية على اقتناعها الكامل بعملية الختان التى تقع على الفتيات وانها قامت بختان بنتها بمساعدة زوجها منذ أن كانت صغيرة وانها ترى فيه ما يسمى بعفة البنات وهى عادة لا تستطيع الاستغناء عنها وانها لا تفهم لماذا يهاجم البعض هذا الفعل، كما اكدت انها بالرغم من ايمانها بقدرة المرأة على ادارة امورها اذا اضطرت لذلك لكنها تؤكد على ان هناك فارق بين المرأة والرجال لابد من الاعتراف به . وما يترتب على ذلك من انها تضطر فى كثير من الاحيان بالاستعانة بحسين ابنها فى حضور العديد من الاتفاقيات معها مثل بيع وشراء العلف ذلك لأن وجود الرجل ضرورة اما عن عملية تعليم البنات فتقول بالطبع هو حاجة مهمة ولكن لو تطلب الأمر ان

تختار بين الولد والبنت فبالطبع الاهم أن يكمل الولد تعليمه ليجد لنفسه فرصة عمل مختلفة غير الزراعة بعدما اصابها من مشاكل، لكن مصير البنت فى النهاية هو بيت زوجها وعليها أن تركز فى تربية الأولاد وتاخد بالها من بيتها . وتؤكد سنية انها تعرضت للضرب أكثر من مرة من زوجها ومن ابيها واخيها الذى كان يكبرها . وترى انها تؤمن بمقولة "اكسر لبنت ضلع يطلع لها 24 "، وعن القوانين ووسائل الاعلام قالت انها لا تعرف الرد على ذلك.

الحالة الثانية

الاسم: وفاء

السن: 53 سنة

المهنة : ربة منزل

عدد افراد الاسرة: 13 فرد

درجة التعليم: لا تجيد القراءة والكتابة

السيدة وفاء لها 9 ابناء الاول خريج اداب (عاطل) ويبلغ من العمر 24 سنة والثانى حاصل على دبلوم تجارة (عاطل) ويبلغ من العمر 21 سنة ، والثالثة غير متعلمة مخطوبة تبلغ من العمر 19 عاماً، والرابعة خرجت من الصف الرابع الابتدائى لديها 17 سنة ، والخامس فى الصف الاول الثانوى 15 سنة ، والسادس 14 عاماً والسابع 11 عاماً فى الصف الخامس الابتدائى، والثامن بالصف الرابع الابتدائى 10 سنوات، التاسعة بالصف الثانى الابتدائى 7 سنوات . يعيشون جميعاً بالاضافة للزوج فى منزل الاسرة مضاف اليهم زوجة الابن الاكبر وطفلها الذى يبلغ من العمر سنتان ، والمنزل مكون من اربعة غرف وصالة ومبنى بالطوب اللبن ومسقوف بالجريد يعتمدون جميعاً بشكل اساسى على زراعة 14 قيراط بعد أن اضطروا لبيع ثلاثة قراريط لسداد ديون بنك التنمية وخاصة بعد أن فقدوا فدان ونصف كانوا مستأجرين لها من السيدة منى صاحبة اكبر مساحة من الاراضى بالقرية سلبتها منهم اثناء تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر وبجانب تلك المساحة الزراعية الصغيرة يحاول جميع ابناء السيدة وفاء العمل ولكنهم لا يستطيعون الا العمل فى الارض وقد حصل الكثير منهم على مؤهلات هذا باستثناء على الابن الاكبر الذى يعمل مدرساً بالحصة فى مدرسة صفط الابتدائية والباقى يعملون كعمال زراعيين فى المواسم بشكل اساسى.

وعن السيدة وفاء فهى تقوم بادارة شئون المنزل ولم تعمل كما انها ترى أن عمل المرأة ليس له فائدة وان عليهن ان يركزن فى منازلهن والقيام بواجباتهن وتربية الاطفال كما انها تؤكد

على أن المرأة لا تصلح الا لذلك وان من حق الزوج ضرب زوجته وهى شخصياً لا ترى فى ذلك عيباً ، كما أنها تؤكد الفروق فى المعاملة بين الاولاد والبنات ، ولا تتفق فيما يرددون هذه الايام حول عمل الفتيات أو مساوتهن بالرجال . وتحكى لنا الحاجة وفاء عن ما تطلق عليه "اليوم الاسود " فى حياتها وهو يوم ان قام رجال الشرطة باقتحام منزلها فى ذات يوم من عام 1997 اثناء تطبيق القانون وعما حدث فى ذلك اليوم تقول اتفاجئنا يوم الجمعة تقريباً بعد العشاء بهبد جامد عالباب الكبير ، وقبل ما نفتح الباب، لقينا حوالى عشرة رجالة دخلوا البيت ، منهم اللى لابس بوليس واللى لابس أفندى ، وسألوا على جوزى . وكان موجود ولاقينا ثلاثة من الرجالة راحوا ضربينه والباقيين كسروا البيت واللى فيه وكان ساعتها معايا عيل صغير على حجرى اتفزع، وأنا طبعاً لقيت نفسى سكت شوية، وبعدين صوت من غير ما اعرف ليه ، فراح الضابط اللى معاهم قال سكتوا الولية دية بنت (شتيمة وحشة يا استاذ) ولقيت واحد منزل العيل من على ايدى وحطوا على الارض وضربنى بالقلم ، مقدرتش اتكلم وخدوا جوزى ، وقعد عندهم يجى شهر . والحكاية دى اثرت علينا كتير ، كانت العيال يقوموا بالليل خايفين ويصرخوا ، وكان قلبى بيقع لما حد يخبط على الباب . غير أن البلد كلها قعدت فى بيوتها تلات ايام . ورجالة البوليس ماليين البلد ، وبيشتموا ويضربوا فى الرايح واللى جاى ، وقالوا محدش يطلع من بيته من المغرب للساعة السادسة الصبح .

وعن القوانين التى تفرق بين المرأة والرجل تقول السيدة وفاء انها لا تعلم أى شئ عنها . وعن وسائل الاعلام وطرحها للمرأة تقول كل ما يضايقها فى ذلك هو شكل البنات وهم يلبسوا ملابس خارجة ويتصرفوا بطريقة غير لائقة ، كما ذكرت مسلسل "الحاج متولى " ورأت أن فيه أشياء جيدة .

الحالة الثالثة

الاسم: عايدة

السن: 34 سنة

المهنة: مدرسة لغة عربية

المؤهل الدراسى: ليسانس اداب عربى –جامعة الازهر

الحالة الاجتماعية: متزوجة ولديها ثلاثة ابناء

احمد: 13 سنة (بالصف الثانى الاعدادى)

عبير: 10 سنوات (بالصف الرابع الابتدائى)

عمرو : 5 سنوات

تعيش السيدة عايدة مع زوجها فى منزل اسرته مع الاب والام واخيه الاصغر . اما عن الزوج فهو يعمل مدرس رياضيات بالمدرسة الاعدادية . ويساعد والده فى زراعة فدان من الارض الزراعية بنظام المؤاجرة بالنقد وفقاً للنظام الجديد وهذا بعد أن فقد والده ثلاثة فدادين كانوا مؤجرين من العمدة مدير الجمعية وأستولى عليهم عند تطبيق قانون 96 لسنة 92 . ومنزل الاسرة يحتوى على خمسة غرف منهم اثنين مبنيين بالطوب الاحمر ومسقوفة بالمسلح ، أما باقى المنزل فمبنى بالطوب اللبن ومسقوف بالخشب ، ويستقل الزوج مع زوجته بغرفة فقط فى اعلى المنزل وملحق بها حمام ومطبخ . بنيا خصيصاً من أجله منذ 14 عام تقريباً .
وبسؤالنا للسيدة عايدة عن علاقاتها بالزراعة تقول مع إن أبويا فلاح بردوا فأنا ماليش علاقة بالارض دلوقتى ، قبل كده كنت مركزة فى دراستى وكان والدى بيشجعنا على كده، حتى بعد ما اتجوزت مكنتش بروح الارض الا على فترات متباعدة وخصوصاً فى فترة الصيف ،وعن علاقتها بزوجها تقول طبعاً درجة تعليمنا بتفرض علينا علاقة زوجية يسودها الاحترام المتبادل رغم عدم اعتراضها على حق الزوج فى الابداء بالراى الاخير وتقول احنا دايماً بناقش مشاكلنا وناخد فيها قرار نتفق عليه . مع أنى فى أوقات كتير بضطر اسمع كلامه فى وقت الخلاف . اما عن اذا ما كانت تعرضت للضرب من زوجها او ابيها . فتقول بالنسبة لجوزى محصلش لغاية دلوقتى وأنا مستبعدة الفكرة دى وانا مش شايفة ان دى مشكلة كبيرة.
أما عن ابيها فتقول ابويا ضربنى أكتر من مرة فى الطفولة ، لكن لما دخلت المدرسة الثانوية متكررش الكلام ده.وعن عملية الختان انها مؤخراً استطاعت أن تأخذ موقف من هذه العملية خاصة بعدما قرأته وسمعته حول أضرار هذا الموضوع والمخاطر التى يمكن ان تواجهة الفتاة جراء ذلك . وعن القوانين التى تفرق بين الرجل والمرأة على اساس الجنس فتقول انها لا تعلم عنها شىء باستثناء ما يتعلق بموضوع الزنا وهى لا تعرف تفسيره او ما يتضمنه بشكل واضح وعن شكل المرأة فى الاعلام المصرى فترى أن هناك بعض التجنى عليها وخاصة فى المسلسلات التى تعطى الحق للزوج ان يفعل اى شىء وان الزوجة تكون مذنبة لمجرد عمل أى تصرف وترى انه من الضرورى ان يزيد الاعلام من كشفه عن أضرار عملية الختان ، وايضاً ترك الفتيات للمدارس وان يؤكد على ضرورة تعليم الفتاة من أجل ان تحمل سلاحاً يحميها من مخاطر الحياة .

الحالة الرابعة

الاسم : حنان

السن : 31 سنة

المؤهل : دبلوم تجارة

الحالة الاجتماعية : متزوجة ولديها ولدان وبنت

المهنة : ربة منزل

أما عن الاولاد فهم :

محمد : 12 سنة (بالصف الأول الأعدادى) الأزهرى

عبد الرحمن : 9 سنوات (بالصف الثالث الابتدائى) الازهرى

هدير : خمس سنوات

تسكن السيدة حنان مع زوجها وعائلته بنفس المنزل والاسرة مقدرة بـــ 12 فرد هى واسرتها الصغيرة ووالدة زوجها وأخيه وزوجته وابنيه واخواته البنات الملتحقات بالمراحل الدراســية المختلفة ويعيشون فى منزل مكون من طابقين مبنى بالطوب الاحمر ومسقوف بالخشب وبه 8 حجرات وحظيرة للحيوانات وصالتين وعن زوجها فحاصل على دبلوم صنايع ويعمــل فــى محطة مياه المركز بالاضافة للعمل فى الارض مع اخوته فلديهم فدان ونصف ورثوها عــن ابيهم بعد أن توفى منذ سنوات والسيدة حنان لا تعمل الا فى المنزل وتربية الاطفال وتساعد فى رعاية الحيوانات الموجودة بالمنزل فلديهم جاموسة وبقرتين وبعض الماعز . وعن رؤيتها لابنائها وخاصة هدير تقول انا بتمنى يكونوا متفوقين ويخدوا شهادات عالية علشان يقــدروا يقاوموا الحياة ، وانها حريصة على تعليم هدير ليكون معها سلاح وتتمنى لها ان تحصل على مؤهل عالى وعن علاقتها بزوجها تقول مع ان تغيير فى اسلوب حياتنا فى الفترة الاخيرة ، إلا أننا لسا بنتعامل باحترام متبادل، وخصوصاً انه ابن عمى يعنى بيننا قرابة ونعرف كويس طباع بعض من قبل الزواج . وعن القوانين المتعلقة بالمرأة أو الفروق بين المرأة والرجــل فهى لا تعلم عنها شيئاً وعن دور الاعلام والمرأة تقول انها ترى ان الاعلام به الكثير الا اذا كانت هناك أشياء لا تعرفها ، وعن عملية الختان تقول انها لا تستطيع ان تصل لرأى واضح فى الموضوع حتى الأن .

خامساً: نتائج الدراسة الميدانية

لا تختلف صور أو أسباب أو حجم العنف الرسمى بقرية صفط العرفا عما يوجه ضد النساء بشكل عام أو فى الريف المصرى. فبالاضافة للدور السلبى للاعلام الرسمى فى القرية يساهم فى ممارسة التمييز والعنف ضد المرأة. فهناك استبعاد لدورها فى العمل السياسى أو المناصب المختلفة لمتخذى القرار فىالقرية فعلى المستوى الرسمى لا توجد سيدة واحدة عضوة بالمجلس القروى التابع له قرية صفط العرفا أو فى مجلس إدارة الجمعية الزراعية أو حتى الجمعيات التنموية . كما ان المرأة يغيب دورها تماماً فى اى عمل سياسى مع عدم وجود اياً من المؤسسات الحكومية او بعض مؤسسات المجتمع المدنى اللهم إلا بعض المؤسسات الخاصة بالتنمية المحلية ولا تقوم بدورها فى تنمية أوضاع المرأة أو الرجل أو توعيتهم بالحقوق القانونية والصحية لوقف الايذاء والعنف ضد المرأة ،ويتسم وعى النساء بالقرية بعدم معرفتهم حتى بالقوانين الخاصة بحقوقهن .

ويتضح من خلال الأرقام التى أوردتها بعض الجمعيات الرسمية بالقرية زيادة نسب الرجال المتعلمين عن نسبة السيدات المتعلمات ، وعلى الرغم من قيام المرأة بأدوار مختلفة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى داخل القرية إلا أن نسبة كبيرة من الرجال مازالت غير معترفة بدورهن داخل المجتمع فهم ضد عمل المرأة وحتى فى بعض اعمال الزراعة التى تنجز عن طريقها والتى لا تقل عن دور الرجل على الرغم من انخفاض أجرها بنسبة تقل عن 40% من أجر الرجل حيث يتراوح أجر الرجل ما بين 8 ، 12 جنيه عن يوم العمل بينما تتراوح اجرة المرأة العاملة ما بين4- 6 جنيهات عن نفس يوم العمل . هذا بالاضافة للظروف الصحية المتدنية التى تعانى منها المرأة بقرية صفط كنتيجة لعدم وجود رعاية صحية مناسبة. ويتضح ذلك من وجود سيدة تعتبر من اهم المالكين بالقرية لأنها كانت الوارثة الوحيدة لزوجها لا تقوم بالتأجير للنساء كما أن عدد السيدات المالكات او الحائزات بالقرية لا تقدر الا بنسبة ما يوازى 17% من المساحة الزراعية بالقرية . كما انهن يفتقدن الى وسائل الارشاد الحديثة لتربية الدواجن أو الحيوانات بالطريق السليمة الصحية والتى تعمل على انتاج سلالات عالية من الانتاج دون اضرار صحية أو بيئية .

هذا وقد تعرض عدد من النساء عام 1997 للقبض والحبس اثناء تطبيق القانون 96 لسنة 92 وذلك من أجل الضغط على ذويهم بتسليم اراضيهم كما تعرض بعضهن للتعذيب الوحشى داخل محبسهم ، هذا كما تعرضن عدد كبير من نساء القرية للتنكيل بهم خلال فترة حصار الامن للقرية من اجل حماية الملاك واجبار المستأجرين على الخروج من أراضى القرية .

والقبض على 30 شخص من اهالى القرية بسبب رفضهم تسليم الارض للملاك دون صـــدور أحكام تقضى بذلك ، وذلك أثر تلفيق التهم للأهالى والتى تمثلت فى اثارة الذعر والتجمهر ضد القانون .

هذا وقد أكد لنا عدد من المسئولين بالقرية فانهم يرون ان مايحدث ضد المرأة فى قرية صفط العرفا هو شئ عادى ولا يختلف عن ما هو سائد بالقرى الأخرى أو القانون.

وكما يتضح من دراسات الحالة وملاحظات الباحثين الميدانيين بالقرية أيضاً ان هناك العديد من اساليب ومظاهر العنف المجتمعى ضد المرأة بقرية صفط العرفا خاصة ما يتعلق بالمحور الثقافى. فالاعراف والعادات والتقاليد داخل القرية والتى تسيد مفهوم المجتمع الذكورى والذي يفضل الرجل عنها فى الكثير من الامور .فما زالت الافضلية الأولى لتعليم الولد عن البنـــت وأيضاً فإن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة لأهالى القرية يدفعهم لاضطرار على تخليهم عن تعليم بعض ابنائهم او حتى كلهم ذكوراً كانوا أم اناثاً . كما تنتشر فـــى القريـــة عمليات الختان للنساء لأن غالبيتهم مقتنعون بانها من اجل الحفاظ على عفة المرأة وطهارتها مع استثناء اعداد محدودة باتت مقتنعة باضرار هذه العملية . ولا تمثل هذه النسبة 1% مـــن اهالى القرية . ايضاً هناك طرق عديدة للتحرش بالنساء فى شوارع القرية رغم انتقـــاد عـــدد كبير لهذه الظاهرة الا ان هذه السمة مازالت منتشرة بالرغم من عدم وجودها قبل ذلك كمـــا يقول الأهالى .

وكذا تتعرض نساء القرية للكثير من المضايقات نتيجة اختيارهن لملابس غير ملائمة لمجتمع القرية بالرغم من أن هذه الملابس هى ملابس محتشمة بالنسبة للحضر .

لم تكن هذه هى تلك فقط ملاحظاتنا حول مظاهر العنف المجتمعى ضد المرأة فى قرية صفط العرفا بل أن هناك نسبة تزيد عن النصف يرون فى ضرب الزوجات من ازواجهن او الفتيات من رجال اسرتها لا يمثل اى مشكلة بل هو حق وواجب وضرورى من اجل تربيتهن وهـــذه النسبة من الرجال والنساء على السواء .

ويرجح الجميع تلك الاسباب الى انها نتيجة طبيعية للتنشئة الاجتماعية لهم وان هذا هو العرف السائد فى القرية منذ قديم الأزل .

ويتضح من دراستنا الميدانية ان حجم تلك الظواهر تزايدت مع تفاقم الاوضـــاع الاقتصـــادية وخاصة بعد تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستاجر كما أدى ذلك أيضاً إلى زيادة نســـب تسرب الاطفال من التعليم وأيضاً وزيادة الخلافات الزوجية مما يؤدى الى مزيد من اســـاءة المعاملة للمرأة فى قرية صفط العرفا .

سادساً :توصيات لتحسين أوضاع المرأة داخل القرية

تحتاج القرية للعديد من الخدمات واعمال التنمية بها ونظرة أكثر أحتراماً وجدية لتنامى دور المرأة من المسئولين بالمحافظة ومن أهم التوصيات التى يتقدم بها المركز للمسئولين لتنفيذها:

1 - تنفيذ البرامج التنموية المختلفة وتحسين الخدمات وأوجه الرعاية الصحية والتعليمية بالقرية .

2 - ادخال المرافق العامة داخل القرية من وسائل نقل وتليفونات وكمبيوتر .

3- تفعيل دور الجمعيات التعاونية والأهلية لنشر الوعى بحقوق المرأة القانونية والثقافية والاجتماعية والقيام بدورها فى التنمية .

4- ضرورة العمل على اشراك المرأة فى صنع القرار بالقرية باتاحة وجودها بالمجالس الشعبية والمحلية ومجالس ادارات الجمعيات التنموية والزراعية .

5- تسليم النساء والمتضررات من تطبيق القانون والعاملات الزراعيات اراضى بديلة لتحسين أوضاعهم وتنمية مواردهم.

6- ضرورة قبول عدد من المتقدمات من أصحاب المؤهلات للحصول على أراضى شباب الخريجين .

8- العمل على جدولة ديون المقترضات من نساء القرية والمهددات بالحبس مع الغاء الفوائد على أصل الدين .

9- رفع مهارات السيدات الفقيرات وتدريبهن لمواجهة ظروف الحياة الصعبة ولتمكينهم من الاعتماد على انفسهن .

الفصل الخامس : ملاحظات ختامية

الآن وبعد أن قدم التقرير واستعرض مظاهر وأسباب العنف الرسمى والمجتمعى ضد المـــرأة وذلك من خلال دراسة مظاهر العنف وأسباب ومظاهر التوزيع غير العادل لـــلارض علـــى النساء فى مصر أو بمجتمع الدراسة الميدانية بقرية صفط العرفا بمركز ببا بمحافظة بنـــى سويف ، كما يبين التقرير أهمية التوعية بـــالحقوق القانونيـــة وكفالـــة الرعايـــة الصـــحية والاجتماعية للمجتمع للمساهمة فى وقف صور العنف ، ،ويشير المركز فى هذا الصدد إلى

العشرات من الدراسات والتقارير التى تناولت هذا الموضوع والتى أوردها هذا التقرير حيث أفاضت فى عرض نتائج وتوصيات يرى المركز أن من المهم تنفيذها لوقف الايـذاء ضـد المرأة وتحسين أوضاعهما ، كما أن هناك عدد من النتائج التى اظهرتها هذه الدراسة أهمها :-

- ان العنف الواقع على المرأة المصرية يرجع لاسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية 00 وان العوامل الاقتصادية تستحوذ على اعلى نسبه بين العوامل الأخرى فى تحديد أسباب العنف كما أكد التقرير أن أعلى نسبه من هؤلاء الجناة والضحايا من الاميين0

- أغلب العنف الذى يمارس ضد المرأة يكون فى الأسرة ، والعنف الواقع على المرأة يزداد فى الحضر عنه فى الريف0

-هناك علاقة طرديه بين العنف فى المجتمع المصرى وصور المشقة والضغوط اليومية التى تتعرض لها المرأة المصرية بشكل خاص ، والمجتمع بشكل عام .

- أغلب أسباب جرائم العنف ترجع إلى أسباب مادية وخلافات عائليه وزوجيه وجرائم شرف وتعاطى مخدرات.

-تعانى المرأة من تمييز واضح فى العمل نتيجة للثقافة والعرف السائد بالرغم من التشريعات والقوانين التى تنص على المساواة بين الرجل والمرأة .

هناك ارتباط بين عدم امكانية الحصول على الارض وزيادة العنف وهناك علاقة عكسية بين حيازة الارض والعنف فكلما زادت حيازة المرأة أو ملكيتها قل العنف الموجه ضدها .

ويرى أن هناك عدد من التوصيات يجب على مؤسسات الدولة تنفيذها لتحسين أوضاع النساء ووقف العنف ضدهم ومن أهمها :

- الغاء تحفظ مصر على نص المادة 219 من اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة .
- جعل الفصل فى شأن منح الجنسية المصرية لوزارة العدل بدلاً من وزارة الداخلية
- منح الجنسية المصرية لأبناء المصرية المتزوجة بأجنبى أسـوة بمـنح الجنسـية المصرية لأبناء المصرى المتزوج من أجنبية دون اى شروط أو قيـود كمـا يـنص القانون الجديد من اجل تطبيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل طبقاً للدستور .
- ضرورة تدريب المرأة وامدادها بمشاريع غير تقليدية وبطرق ائتمـان بسـيطة حتى تمكنها من زيادة دخلها وتنمية أوضاعها .
- ضرورة اعداد حملات اعلامية وبرامج توعية موجهة للمرأة والرجل بهدف زيادة الوعى بالحقوق القانونية ومساواتها بالرجل فيما يتعلق بحقوقها فى العمـل والحيـاة الكريمة واللائقة دون تمييز.

– ضرورة كفالة الحقوق المختلفة للمرأة بداية من تنمية قدراتها الى باقى الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية والتعليمية ...الخ.

– ضرورة تفعيل نصوص القوانين التى تكفل للمرأة حقها فى استلام اراضى بديلة لتمكينها من امتلاك الارض الجديدة .

– ضرورة كفالة الخدمات الصحية للنساء وخاصة فى المناطق الريفية والعشوائية والفقيرة .

– توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى لتشمل جميع النساء سواء العاملات أو غير العاملات وكذلك الاطفال . والقضاء على صعوبة الاجراءات أثناء تطبيق تلك القوانين .

ويرى المركز أن هناك بعض التوصيات التى وردت فى تقارير أخرى له صدرت حول تحسين أوضاع المرأة العاملة فى الريف المصرى من المهم أن نطرحها ضمن سياق توصيات هذا التقرير :

1– فى مجال التدريب

– تدريب المرأة الريفية على كيفية تحسين الانتاجية نوعاً وكماً على كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة .

– تدريب المرشد والمرشدة الزراعية على التقنيات الحديثة عملياً ونظرياً تدريباً جيداً وعمل تقييم دورى لهما .

– عمل البرامج التدريبية بواسطة متخصصين فى الميادين المختلفة .

– تدريب المرأة والرجل فى الاراضى الجديدة والقديمة على كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الرى (الرى المتطور– الرى بالرش– بالتنقيط..الخ)

– تدريب المراة وتزويدها بالمعلومات التى تمكنها من التعامل مع المؤسسات المقرضة

– تدريب المرشد والمرشدة تدريباً جيداً .

– تدريب المرأة على كيفية التصنيع الزراعى حيث يكون الناتج عالى الجودة منتج فى ظروف صحية جيدة ويمكن تسويقه.

– تدريب المرأة وامدادها بمشاريع غير تقليدية حتى نمكنها من زيادة دخلها .

– تدريب المرأة على انتاج سلالات عالية الانتاجية من الدواجن والحمام والمواشى .

2– فى مجال الارشاد

– ارشاد المرأة بحقوقها القانونية فى الارض ويمكن الاستفادة من قيادات القرى مثل العمد والمشايخ الذين لهم تأثير بين العائلات .

– الارشاد عن طريق الحملات الاعلامية حتى يمكن تغيير المواقف والممارسات الخاطئة ويتأتى ذلك بتصميم برامج مصممة بدقة .

– اعداد سياسات ارشادية زراعية مدركة لأهمية النوع على المستوى القومى وذلك لنشر الوعى بقضايا المرأة بين كل المرشدين والمرشدات ومديرى المشروعات.

– زيادة عدد المرشدات على مستوى القرية ولتكن من بين سكان القرية وتعطى برنامج تدريبى مكثف حتى تتمكن من الارشاد الصحيح .

– ايجاد المرشد المتخصص خصوصاً مرشد التسويق.

– اعداد حملات اعلامية وبرامج توعية أخرى موجهة للريفيين والريفيات بهدف زيـــادة الوعى بالحقوق القانونية .

– عمل رسائل وكتيبات ارشادية ملائمة للمرأة الفلاحة .

–عمل حصر للبرامج الارشادية والتدريب الذى يعطى لكل من الرجل والمرأة للتعــرف على الاحتياجات التدريبية للنوعين .

– نشر الوعى بين المرشدين والمرشدات والقائمين على تنفيذ المشاريع بدور المرأة فـــى الزراعة ومدى تأثيره على دخل الاسرة وعلى الاقتصاد .

3– فى مجال السياسات

- النظر فى وضع سياسة غير تقليدية للاقراض تمكن المرأة من قيامها بمشاريع تدر عليها دخلاً .

- مشاركة الفلاحات فى تصميم وتنفيذ ومراقبة الخدمات الارشادية.

- العمل على تضمين النوع فى المشاريع والتصنيع الغذائى.

- وضع سياسة فوقية بين وزارة الزراعة والهيئات الأخرى المهتمة بالموضوع والتنسيق بينها .

4- فى مجال القروض

- تقديم أنواع من القروض خاصة بالمرأة بطريقة مستحدثة وتستخدم انماط غير تقليدية مثل شخصية المرأة ومؤهلاتها وتحليل المشروع المتقدم به أو الضمانات الجماعية للافراد..الخ.

- دراسة جدوى للمشروع قبل الاقراض .

- عند الاقراض لابد من متابعة المشروع واعطائه كافة التكنولوجيات التى تعمل على انجاح المشروع

.

5- فى مجال البحوث

- الاهتمام بعمل حصر للنوع على تجميع بيانات المشاريع التى نفذت فى القرى المختلفة على مستوى الجامعات .

- تشبيك الهيئات والمنظمات الغير حكومية NGOS التى تعمل فى هذا الميدان لعدم التكرار .

- تخطيط البحوث بحيث تشمل جميع الميادين التى تحتاجها القرية فى التنمية (تنمية بشرية- اجتماعية- سياسية –زراعية- صحية- تعليمية -..الخ)

- عمل حصر على ممتلكات الفلاحات غير الارض لأهميتها فى الاقراض (الات زراعية- ماكينات رى- ....الخ)

- حصر الجمعيات الغير حكومية NGOS على نطاق القرية.

- دراسة الاسواق ونشر المعلومات التسويقية بين المنتج (فلاح وفلاحة)

6-فى مجال الجمعيات الأهلية NGOS

- انشاء جمعيات او اتحادات للمرأة الريفية المنتجة .

- تشبيك الجمعيات الأهلية على مستوى القرى فى المحافظة الواحدة .

- تحسين نوعية الانشطة المدرة للدخل والعمل على جودتها حتى تصبح منافسة فى الاسواق والنابعة للتسويق وذلك سيتطلب تدريب القائمين فى الجمعيات الأهلية تدريباً جيداً.

- ايجاد المرشد المتخصص فى كافة الميادين الزراعية وخصوصاً التسويق وليكن هذا

ضمن الجمعية الأهلية.

7- فى مجالات اخرى

- يفيد القرار الصادر فى 1997 خطوة مهمة فى اتجاه تمكين المرأة من امتلاك الارض ، وعلى هذا يجب العمل على نشر هذا المفهوم على باقى الاراضى الجديدة.

- عمل مراكز على مستوى القرية أو المركز فى المحافظة لتقديم الاستشارات القانونية لمساعدة المرأة فى حل النزاعات وحماية حقوقها فى الارض كما يمكن للمركز نشر الوعى بين السيدات على كيفية تسجيل الارض بطريقة رسمية ويقدم لها المساعدات فى حالات البيع والشراء والميراث.

- الاهتمام بالمرأة الريفية الأجيرة ورفع مهاراتها حتى يتمكن السوق من استيعابها فى الاراضى القديمة (الوادى)

- عمل مدرسة تأهيلية تؤهل العاملات فى مختلف الميادين الزراعية لتكوين نواة تمد السوق بما يحتاجه من عمالة ماهرة مدربة .

- فى الارض الجديدة العمل على بقاء النازحين اليها وذلك بتحسين الخدمات الصحية والمياه والتعليم ..الخ.

كما أنه لا يمكن مناقشة العنف والتمييز ضد المرأة بمعزل عن تزايد الظاهرة فى المجتمع ككل فتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤدى لمزيد من العنف والاذى لفئات كثيرة بالمجتمع ويتضرر من ذلك الفقراء عموماً ولكن هناك أذى مزدوج للمرأة خاصة الفقيرات والعاملات وخاصة فى الريف .

سلسة " الارض والفلاح "00000 تعمل على
زيادة الوعى بأوضاع حقوق الفلاحين فى الريف المصرى ،والمساهمه فى تحسين تلك الاوضاع ،وتحاول ان ترصد أهم الانتهاكات التى تتعرض لها حقوق الانسان فى الريف المصرى ، وأن تبين الاسباب المختلفة التى تقف وراء تلك الانتهاكات ، كما تحاول السلسة الكشف عن رؤى واحتياجات الفلاحين فى الريف والمساهمة فى رفع وعيهم 0

صدر من هذه السلسلة :

1- من يفض الاشتباك فى جنوب مصر 0 "حكاية الإبن الطيب توماس"
2- منازعات الأرض فى ريف مصر 0
3- أحوال الفلاحين فى ريف مصر عام 1998 م
4- اوقفوا حبس الفقراء000نحو إسقاط الديون الغير مستحقة على الفلاحين 0
5- أحداث العنف ،وأوضاع الفلاحين فى الريف المصرى0
فى النصف الأول من عام 1999م0
6- قصــة نجــع العــرب "كارثة الموت فجأة "
7-منازعات الفلاحين ضحايا ،وانتهاكات النصف الثانى من عام 1999 م0
8-أزمة المياه فى مصر 0
9- حقوق الفلاحين فى مصر

"قضايا غائبة " فى النصف الأول من عام 2000 0
10- أنهيار دخول الفلاحين والتعدى على حقوقهم 0
11- أثار قانون تحرير الأراضى الزراعية على الأوضاع التعليمية فى ريف مصر 0
12- حقوق الفلاحين بين دعاوى الاصلاح وأوهام السوق
13 –الفلاحة المصرية أوضاع متدنية ومصير مجهول
14- الأوضاع الصحية فى الريف المصرى أوضاع تحتاج لعلاج
15- قانون الارض واثره على اوضاع السكن فى ريف مصر
16- أثر القانون 96 على االوضاع الفلاحين فى الريف المصرى.
17-اوضاع الفلاحين وقطاع الزراعة فى ظل العولمة
18- اوضاع المزارعات فى مصر بعد تطبيق قانون الارض "دراسة حالة قرية العمارية الشرقية"
19- أثر القانون 96 لـ92 على اوضاع الفلاحين فى ريف مصر الجزء الثانى
20- بنك التنمية بين الفساد وسياسات افقار الفلاحين
21- أحوال المزارعات فى ريف مـصردراسة حالة لعزبة رمزى السبيل- محافظة الشرقية
22- فى أرضنا يموت البرتقال أوضاع الفلاحين فى الريف المصرى
23-أحوال المزارعات فى ريف مصر " دراسة ميدانية لمركز الارض"
24 – ادارة الارض الزراعية بمن ولمن ؟000الارض ان ماغنتكش تسترك
25- مشكلات الفلاحين فى ريف مصر عام 2003
26- فقد الارض الزراعية والعنف فى الريف المصرى –دراسة حالة لقريتين
27- اهدار الأراضى الزراعية فى مصر وانتهاك حقوق الفلاحين الزراعة مصدر الحياة (دراسة حالة لخمس قرى مصرية)
28- السيد رئيس الجمهورية من يقاوم الجراد الاحمر قبل أن يلتهم أرغفة الفقراء وزرع الفلاحين ومواردنا الطبيعية